

Distr.: General
18 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - أداء الولاية
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - تنفيذ الميزانية
١٣	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٤	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٥	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري
١٦	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



٥٢	ثالثا - أداء الموارد
٥٢	ألف - الموارد المالية
٥٣	باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الأموال بين المجموعات
٥٤	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٥٤	دال - إيرادات وتسويات أخرى
٥٥	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٥٥	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٥٦	رابعا - تحليل الفروق
٦٠	خامسا - المركز المالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
٦١	سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	سابعا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبتته الجمعية العامة في قرارها ٢٧١/٧١
٦١	بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

رُبط مجموع نفقات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف العملية باستخدام عدد من أُطر الميزنة القائمة على النتائج مبنيةً حسب العناصر التالية: البيئة الآمنة والمأمونة، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، وتوطيد السلام، والنظام العام، والدعم.

وقد أذن مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) بآخر تمديد لولاية العملية بفترة نهائية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقُسمت هذه الفترة إلى مرحلة ولاية وانسحاب، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، شملت استكمال الولاية وكذلك سحب جميع الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين باستثناء أولئك اللازمين لتنفيذ مهام إغلاق العملية. وفي أثناء مرحلة الولاية والانسحاب، ركزت العملية على الأهداف العامة للولاية، وهي النهوض بالأمن والاستقرار، وتوطيد إرث العملية وفقاً لخطة التسليم الموقعة. وفي فترة الإغلاق الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عمل فريق متخصص على استكمال جميع مهام التصفية، مثل إغلاق المرافق، ونقل المعدات والمتطلبات الإدارية الأخرى ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

وقد بلغت نفقات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ما مقداره ١٦٦ ٥٨٦ ٦٠٠ دولار، أي بمعدل إجمالي لتنفيذ الميزانية قدره ٩٦,٩ في المائة (مقارنة بنفقات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ التي بلغت ١١٤ ٠٠٠ دولار، بمعدل تنفيذ قدره ٨٧,٩ في المائة).

وتعكس بيانات الأداء المالي للعملية انخفاض الاحتياجات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التي تعزى أساساً إلى الإعادة إلى الوطن في وقت أبكر مما كان مقرراً؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، بسبب انخفاض الطلب على الدعم الجوي مقارنة بما كان مقرراً، وعلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن إغلاق المخيمات قبل الموعد المقرر. أما إجمالي الانخفاض في الاحتياجات فقد قابله جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين ويعزى ذلك إلى زيادة المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر، عما كان مقرراً.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفرق	المخصصات	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٨ ٩٢٢,٢	٦١ ٥١٠,٠	٧ ٤١٢,٢	١٠,٨
الموظفون المدنيون	٤٧ ٥٥١,٤	٥٩ ٤٠٩,١	(١١ ٨٥٧,٧)	(٢٤,٩)
التكاليف التشغيلية	٥٥ ٤٦٤,٢	٤٥ ٦٦٧,٥	٩ ٧٩٦,٧	١٧,٧
إجمالي الاحتياجات	١٧١ ٩٣٧,٨	١٦٦ ٥٨٦,٦	٥ ٣٥١,٢	٣,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٨٠٢,٧	٥ ٩٥٠,٣	(١ ١٤٧,٦)	(٢٣,٩)
صافي الاحتياجات	١٦٧ ١٣٥,١	١٦٠ ٦٣٦,٣	٦ ٤٩٨,٨	٣,٩

الترعرات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٧١ ٩٣٧,٨	١٦٦ ٥٨٦,٦	٥ ٣٥١,٢	٣,١

الأداء في الموارد البشرية من حيث حالة شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(١)	الوظائف المقررة ^(ب)	الوظائف الفعلية	معدل الشواغر ^(ج)
(النسبة المئوية)	(المتوسط)	(المتوسط)	(المتوسط)	(النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	١٣٧	٩٧	٨٢	١٥,٥
الوحدات العسكرية	٢ ٦٠١	١ ٥٠٣	١ ٣٩٧	٧,١
شرطة الأمم المتحدة	٣٣٩	٢٦٣	٢٢٣	١٥,٢
وحدات الشرطة المشكلة	٤٢٠	٣٩٤	٣٦٦	٧,١
الموظفون الدوليون	٢٥١	١٨٥	١٧٠	٨,١
الموظفون الوطنيون	٥٤٥	٣١١	٢٩٤	٥,٥
متطوعو الأمم المتحدة	٨٩	٥٥	٤٨	١٢,٧
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	٦	-

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به.

(ب) يمثل متوسط النشر المقرر على أساس الجدول الزمني تماشياً مع خطة خفض التدرج في الواردة في تقرير الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (A/71/599)، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧١/٧١ ألف.

(ج) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف وإلى القوام الشهري الموافق عليه.

ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

- ١ - وردت الميزانية الأولية للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/70/753)، وبلغ إجماليها ٣٢٠ ٧٠٩ ٠٠٠ دولار (صافيها ٣١٣ ٢٥٤ ٥٠٠ دولار).
- ٢ - وقرر مجلس الأمن لاحقاً، في قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، تمديد ولاية العملية لفترة نهائية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- ٣ - وفي ضوء ما اتخذته مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ (A/70/742/Add.13)، الفقرة ١١) بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات، تُقسم إلى أنصبة مقررة، بمبلغ ١٦٠ ٣٥٤ ٥٠٠ دولار (يعادل نصف الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧) للإنفاق على العملية لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أشارت اللجنة الاستشارية إلى أنها تتطلع إلى أن يقدم الأمين العام إليها ميزانية مقترحة منقحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لتنظر فيها الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين.
- ٤ - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٢٧٢/٧٠، بالدخول في التزامات، تُقسم إلى أنصبة مقررة، للإنفاق على العملية بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ١٥٣ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
- ٥ - ووردت الميزانية المنقحة للإنفاق على العملية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (A/71/599)، بمبلغ إجماليه ١٧٨ ٨٧٤ ٩٠٠ دولار (صافيها ١٧٤ ٠٧٢ ٢٠٠ دولار). وتغطي الميزانية تكاليف نشر ما يبلغ عددهم في المتوسط ٩٧ مراقبا عسكريا، و ١ ٥٠٣ أفراد من أفراد الوحدات العسكرية، و ٢٦٣ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٩٤ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٢٠٨ موظفين دوليين، و ٣٦٦ موظفا وطنيا، و ٦٤ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ أفراد من الأفراد المقدمين من الحكومات، للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتغطي الميزانية المنقحة أيضاً تكاليف نشر ما يبلغ متوسطه شهريا ٧٢ موظفا دوليا و ٣٧ موظفا وطنيا و ٩ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة لفترة الإغلاق الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- ٦ - وأوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/71/676)، الفقرة ٤٥) أن ترصد الجمعية العامة مبلغ ١٧٥ ٨٨٨ ٩٠٠ دولار للإنفاق على العملية خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويشمل مبلغ ١٥٣ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار الذي سبق الإذن به للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧٠، ويمثل مبلغا إضافيا قدره ٨٤٢ ٩٠٠ ٢٢ دولار (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢ و ٤٥).

- ٧ - ورصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧١/٢١ ألف، مبلغ ٨٤٨ ٨٩١ ١٨ دولار، بالإضافة إلى مبلغ ١٥٣ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار الذي سبق اعتماده للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
- ٨ - وبناء على ذلك، رصدت موارد إجماليتها ٨٤٨ ٩٣٧ ١٧١ دولار (صافيها ١٤٨ ١٣٥ ١٦٧ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بموجب أحكام قراري الجمعية العامة ٢٧٢/٧٠ و ٢٧١/٧١ ألف. وقُسم المبلغ الكلي إلى أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- ٩ - أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) ومدّدها في قرارات اتخذها لاحقاً. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراراته ٢٢٢٦ (٢٠١٥) و ٢٢٦٠ (٢٠١٦) و ٢٢٨٣ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦).
- ١٠ - وأيد مجلس الأمن، في قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) خطة الانسحاب التي وضعها الأمين العام، بما في ذلك تخفيض القوات على مراحل، على النحو الذي أوصى به في تقريره المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/297)، وطلب المجلس إلى الأمين العام تنفيذ هذه الخطة، بالتعاون الوثيق مع حكومة كوت ديفوار وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، واضعاً في اعتباره الأوضاع الأمنية على الأرض في أعقاب إتمام الانتخابات الرئاسية بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والتقدم المحرز في كوت ديفوار عموماً، بما في ذلك ما يتعلق بقدرة حكومة كوت ديفوار على تسلّم الدور الأمني الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة.
- ١١ - وقرر مجلس الأمن كذلك، في القرار نفسه، تمديد ولاية العملية لفترة نهائية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأذن للعملية أن تستخدم، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يكمل انسحاب جميع عناصر العملية النظاميين والمدنيين بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، باستثناء من يلزم بقاؤه منهم لإتمام إغلاق العملية، ولإكمال انتقال المهام إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري.
- ١٢ - وأنشأ المجلس الولاية المتعلقة بالفترة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في قراراته ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، و ٢٢٦٠ (٢٠١٦)، و ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، و ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدمت العملية في كوت ديفوار ما يلي: (أ) الدعم من أجل حماية المدنيين؛ و (ب) الدعم السياسي لمجهود حكومة كوت ديفوار؛ و (ج) الدعم للمؤسسات الأمنية ولمواجهة التحديات المتصلة بالحدود؛ و (د) الدعم في مجال الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ و (هـ) الدعم لتقديم المساعدة الإنسانية؛ و (و) أنشطة إعلامية؛ و (ز) حماية موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أحرزت كوت ديفوار تقدماً ملحوظاً صوب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وفي فترة الإغلاق الممتدة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ركزت العملية على إكمال

أنشطتها المتصلة بالتصفية، والانهاء من عملية انتقال المهام إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري.

١٣ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت العملية، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في تحقيق عدد من المنجزات بتقديمها نواتج رئيسية على النحو الموضح في الأطر أدناه، وهي نواتج صُنفت في العناصر التالية: البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والنظام العام؛ والدعم. وترد الإنجازات المتوقعة في عنصر الدعم ضمن فترة الولاية والانسحاب الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفترة الإغلاق حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن تقرير الميزانية المنقحة للعملية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/71/599).

١٤ - وقيّم هذا التقرير الأداء الفعلي قياساً على الأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج التي يرد بيانها في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويُقارن تقرير الأداء هذا، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية، إزاء الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المخطط لها، ويقارن النواتج المنجزة فعلاً بالنواتج المخطط لها.

باء - تنفيذ الميزانية

١٥ - في فترة الأداء، أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام اتصالات بالجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل تيسير حوار سياسي شامل، ولا سيما في ما يتصل بالاستفتاء الدستوري الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والانتخابات التشريعية التي نظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٦ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وعقب بدء انسحاب الأفراد النظاميين في عملية الأمم المتحدة، انصب التركيز على أنشطة التيسير والدعم التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة في المجال السياسي. وفي هذه الفترة، قدمت الممثلة الخاصة الدعم في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين المتبقين، والتخفيف من حوادث التحريض على الكراهية أو العنف.

١٧ - وفيما يتعلق بحماية المدنيين، لم يؤذن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتقديم دعمها لقوات الأمن الإيفوارية إلا في حالة حدوث تدهور في الحالة الأمنية يمكن أن يشكل خطراً بوقوع "انتكاسة استراتيجية" للسلام والاستقرار. وقد اقتصر ما تقدمه العملية من دعم للمؤسسات الأمنية في كوت ديفوار على توفير المشورة والدعم، مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وتماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، قدم العنصر العسكري وعنصر الشرطة في العملية المشورة والإرشاد على الصعيد التنفيذي وصعيد القيادة لقوات الدفاع والأمن الإيفوارية، بما في ذلك رصد الأسلحة وإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كُلفت العملية بتعزيز قدرة الحكومة والجهات الفاعلة الإقليمية من أجل التصدي للتحديات الأمنية على الحدود. وفي هذا الصدد، عملت العملية بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في إطار المبادرات المشتركة بين البعثات والرامية إلى تعزيز المبادرات عبر الحدود والمبادرات المتصلة بالحدود.

١٨ - ونفذت الحملة الرسمية للاستفتاء الدستوري في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأُجري الاستفتاء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في جو سلمي من دون وقوع أي حوادث بارزة، وإن وقعت بعض الاضطرابات الطفيفة في نحو ١٠٠ مركز من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٢٠٠٢٤ مركزاً موزعة في مختلف أنحاء البلد. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أقرّ المجلس الدستوري نتائج الاستفتاء التي أعلنتها اللجنة المستقلة للانتخابات، حيث صوّت ٩٣,٤٢ في المائة من المقترعين لصالح الدستور المنقح. ومن بين الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣١١ ٣١٨ ٦ ناخباً، أدلى ما مجموعه ٦٠١ ٦٧٨ ٢ ناخب بأصواتهم، لتصل نسبة إقبال الناخبين إلى ٤٢,٤٢ في المائة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدر الرئيس الدستور الجديد.

١٩ - وفي وقت لاحق، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، صوت البلد سلباً في الانتخابات التشريعية دون الإبلاغ عن وقوع أي حوادث أمنية خطيرة. ومن بين الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣١١ ٣١٨ ٦ ناخباً، صوّت ما مجموعه ٢٧٨ ٠٢٧ ٢ ناخباً، لتبلغ نسبة المشاركة ٣٤,١ في المائة، وهي نسبة أدنى قليلاً من نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة التي أجريت في عام ٢٠١١ (٣٧ في المائة). ووفقاً للدستور الجديد، انتُخب أعضاء المجلس التشريعي لمدة أربع سنوات بدلاً من خمس، وكان ذلك بصورة استثنائية، لتنتهي عضويتهم في عام ٢٠٢٠، حينما تدخل جميع أحكام الدستور الجديد حيز النفاذ. ومن بين الأعضاء الجدد المنتخبين في المجلس الوطني البالغ عددهم ٢٥٤، هناك ٢٢٥ رجلاً و ٢٩ امرأة (١١,٤٢ في المائة).

٢٠ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعيد انتخاب السيد غيوم سورو رئيساً للمجلس الوطني، بينما استقالت حكومة رئيس الوزراء دانيال كابلان دونكان. ووفقاً للدستور الجديد، عين رئيس الجمهورية في ١٠ كانون الثاني/يناير رئيس الوزراء السابق نائباً أولاً لرئيس جمهورية كوت ديفوار، وأمادو غون كوليبالي رئيساً للوزراء. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، شُكلت الحكومة الجديدة من ٢٨ عضواً، وشملت ١٩ وزيراً عائدًا لاستلام حقيقتهم الوزارية، كان منهم ست وزيرات، وتسعة وزراء جدد. وحُلّت وزارتا حقوق الإنسان والحريات العامة، وأُدمجت ١٢ وزارة أخرى في ست وزارات. ونفذت الحكومة الأحكام الرئيسية في الدستور الجديد التي تهدف، في جملة أمور، إلى إنشاء نظام تشريعي من مجلسين، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة الإفواريين، وضمان إقامة نظام العدالة النزيهة.

٢١ - وظلت الحالة الأمنية مستقرة، واستمر ظهور علامات التحسن مع تناقص وقوع الحوادث الأمنية عموماً منذ بداية عام ٢٠١٦. وظلت النزاعات الطائفية وحالات السطو المسلح والعنف الجنسي والجنساني والعنف ضد القصر، إلى جانب الأنشطة الإجرامية الأخرى، تساهم في حالة انعدام الأمن في بعض أنحاء البلد. وفي وقت انخفاض معدل حدوث الهجمات المسلحة في الجنوب الغربي، ازدادت التوترات المتصلة بمنازعات الأراضي، مع استئناف العودة الطوعية للاجئين من ليبيريا إلى المناطق الغربية من كوت ديفوار. وفي الشرق، استمر ورود تقارير متفرقة عن حدوث عمليات سطو مسلح واشتباكات بين السكان المحليين وقوات الأمن. وحدثت اضطرابات اجتماعية اتخذت بصفة رئيسية شكل مظاهرات واحتجاجات عامة. ووقعت مجموعة من المظاهرات العنيفة في عام ٢٠١٦ وبداية عام ٢٠١٧ من جانب الطلاب والمحاضرين والموظفين المدنيين، نجمت عن حدوث ارتفاع حاد في تعريفه الكهرباء، وازدياد الشواغل بظروف التعليم والمرتبات والمعاشات التقاعدية. وواجهت الحكومة هذه الحالات دون وقوع أي

حوادث أمنية خطيرة، وبعد المفاوضات التي أجريت مع الحكومة، أعلن المحتجون إنهاء آخر إضراب لهم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٢ - وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦ في غراند - باسام، كثفت الحكومة التدابير الوقائية، وعززت إجراءات المراقبة الحدودية لمكافحة التهديدات الإرهابية. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمدت الحكومة خطة عمل بشأن مكافحة الإرهاب. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أعلن وزير الداخلية والأمن إلقاء القبض على ٨٣ شخصاً فيما يتصل بالهجوم الذي وقع في غراند - باسام. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، شارك بعض المشتبه فيهم في ذلك الهجوم وفي هجومين وقعا في واغادوغو وباماكو.

٢٣ - وتركزت المنازعات على الأراضي في المناطق الواقعة على طول حدود البلد الغربية والشرقية، وفي بعض المناطق الشمالية. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، أُلقي القبض على ٦١ شخصاً فيما يتصل بأحداث العنف الطائفي التي وقعت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ في بونا، والتي ادّعي أنها كانت متصلة بمناطق الرعي المتنازع عليها، ومناوشات متعلقة بممارسة السلطة التقليدية في المنطقة، وأسفرت عن مقتل ٣٠ شخصاً وجرح ٥٢ آخرين ونزوح نحو ٢ ٩٠٠ شخص من المشردين داخلياً، بينما فرّ ٢ ٠٠٠ شخص آخرين إلى بوركينا فاسو المجاورة. ونشرت العملية قوة رد سريع قوامها ١٠٥ أفراد في بونا لحماية المدنيين، بينما أنشأت القوات المسلحة لكوت ديفوار مركز قيادة مؤقت في المنطقة لإعادة الهدوء وتعزيز مراقبة الحدود. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦، أصيب جنديان في هجوم شنه مهاجمون مجهولو الهوية ضد نقطة للجيش بالقرب من قرية نيزو في منطقة تابو، بالقرب من الحدود الليبرية. وأثيرت شواغل بسبب مناوشات جرت على طول الحدود مع مالي في نيسان/أبريل، ولا سيما في قرنتي أوليلي وديبيلي، بمنطقة تينغريلا. وتنسق الحكومتان الإيفوارية والمالية جهودهما لمكافحة انعدام الأمن عبر الحدود، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية. وعلى الرغم من أن الحوادث المذكورة أعلاه وقعت قبل الفترة المشمولة بتقرير الأداء، فقد أثارت تداعياتها إجراءات رصد ومتابعة اتخذتها العملية حتى إغلاقها.

٢٤ - وعملت العملية في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والقائمين على الإدارة المحلية من أجل كفاءة التعامل بفعالية وفي الوقت المناسب مع حوادث العنف الطائفي التي تقع بصفة متواترة. وفي بونا، نظمت الحكومة، بالتنسيق مع مكتب أمين المظالم الإيفواري، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية، حلقة عمل رفيعة المستوى في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لتحديد وإيجاد الحلول الممكنة للتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق التماسك الاجتماعي عقب أحداث العنف الطائفي التي وقعت في المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٦. وتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن جملة أمور منها اتخاذ إجراءات لاستعادة الثقة بين السكان وقوات الأمن، وبشأن بذل جهود لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة أثناء أحداث العنف، ولإنشاء آليات للإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، عملت العملية والحكومة من أجل وضع إطار انتقالي لاستراتيجية التماسك الاجتماعي، وقدمت التدريب في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات لما يبلغ عدده ٦٠٠ مسؤولاً حكومياً، بمن فيهم ١٩٠ امرأة، في المدرسة الوطنية للإدارة، وقد جرى نشرهم في جميع أنحاء البلد في نهاية البرنامج في عام ٢٠١٧.

٢٥ - وقد وقع تمرد في ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في صفوف الجنود الإيفواريين، على شاكلة الاحتجاجات التي وقعت قبل ثلاث سنوات، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في صفوف القوة العسكرية، بخصوص مظالمهم التي لم تُعالج، من قبيل البدلات غير المسددة، والترقيات وإعانات السكن.

وبدأ التمرد في بواكي لينتشر بسرعة إلى دالوا وداوكرو وفيركيسيدوغو وكوروهوغو، ثم وصل إلى أبيدجان في ٧ كانون الثاني/يناير. وانتهى الاحتجاج دون وقوع أي حوادث خطيرة عقب اتفاق توصلت إليه الحكومة مع المتمردين: بدأ الجنود، في ١٣ كانون الثاني/يناير، يحصلون على بدلاتهم المعلقة. بيد أن أفراداً من الدرك وغيرهم من الأفراد الموجودين في مركز التدريب العسكري في زامبارو بدأوا احتجاجاً آخر في ١٧ كانون الثاني/يناير، للمطالبة بدفع مجموعات التعويضات. وأبلغ أيضاً عن وقوع احتجاجات مماثلة في أبيدجان وبوندوكو وبواكي ودالوا وفيركيسيدوغو وغاغونا ومان. وفي اليوم نفسه، قُتل أربعة جنود في ياموسوكرو عندما حاولت مجموعة من الجنود المتذمرين الاستيلاء على أسلحة وذخيرة من مستودع يجرسه الحرس الجمهوري. وبعد مفاوضات لاحقة، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع مجموعة المتمردين الجديدة، وعادت الحالة إلى طبيعتها بحلول نهاية كانون الثاني/يناير. ووقعت، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧، اضطرابات مماثلة أثارها فضيل تابع للقوات المسلحة الموجودة في بواكي، معظمهم من الأفراد السابقين في القوات الجديدة. وقد طالبوا بالحصول على مدفوعات مقابل مشاركتهم في حل أزمات ما بعد الانتخابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وامتد نطاق تلك الاضطرابات في وقت لاحق إلى أجزاء عديدة من البلد، وهو مما أدى إلى وفاة شخص واحد وجرح أكثر من ٢٠ آخرين. وقُتل ثلاثة من المقاتلين السابقين خلال المواجهة مع الشرطة. وفي أثناء أحداث أيار/مايو ٢٠١٧، اكتُشف مخبأ ضخم للأسلحة.

٢٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، صدر رسمياً التقرير النهائي وتوصيات لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والتي كانت قد قُدمت إلى الرئيس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، خلال احتفال عامٍ نُظّم في أبيدجان. ويتضمن التقرير قائمةً موحّدةً بضحايا الأزمات التي اندلعت في كوت ديفوار في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، ومقترحاً لدفع التعويضات على الصعيد الوطني، ومشروع خطة عمل لتحقيق المصالحة. وإلى جانب الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، واصلت الحكومة عملها على ردّ الأملاك التي احتُلت بصورة غير شرعية إلى أصحابها الشرعيين، ولا سيما أملاك أشخاص مقربين من الرئيس السابق، لوران غباغبو في أبيدجان. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أسفر الحوار السياسي المباشر بين الحكومة والحزب الحاكم السابق، وهو الجبهة الشعبية الإيفوارية، عن اتخاذ مبادرات لمدّ الجسور تدريجياً مع المعارضة السياسية، مثل وقف تجميد ١٦ حساباً مصرفياً على الأقل، وإعادة حوالي ٧٠٠ من الممتلكات، وإطلاق سراح ما لا يقل عن ٧٠ محتجزاً، والسماح بعودة عدد من المقربين البارزين من السيد غباغبو. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم أيضاً لكل من المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار بين الطوائف، وتحقيق المصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي. وقد أُنجزت هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عندما تولّت وزارة التضامن (التي تُسمى الآن وزارة شؤون المرأة وحماية الطفل والتضامن) تنفيذ جميع الأنشطة الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧ أيضاً، أُدرجت جميع الوظائف الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان ضمن وظائف وزارة العدل وحقوق الإنسان، وكذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار.

٢٧ - وفي إطار اضطلاع الممثلة الخاصة للأمين العام بدورها على صعيد التيسير السياسي، أُحرز المزيد من التقدم في إصلاح قطاع الأمن وفي إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وحسبما أفادت الهيئة

الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التحق بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح، والذي نُفذ في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ما مجموعه ٦٩ ٥٠٦ فرداً من المقاتلين السابقين، منهم ٦ ١٠٥ نساء، ويشملون ٦٦ ٢١٦ مقاتلاً سابقاً أعيد إدماجهم بدعم من العملية. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، لم يكن قد بُتَّ بعد بحالات إعادة إدماج ٤ ٧٦٩ مقاتلاً سابقاً، منهم ٣ ٠١٥ مقاتلاً سابقاً لم تعالج حالاتهم لأنهم إما كانوا يعملون في وظائف ثابتة، أو كانوا موظفين، أو مسجلين أصلاً في أنشطة تدريبية، أو غير مهتمين بالبرنامج، أو تعذر الوصول إليهم. وقد تلقى ١ ٧٥٤ مقاتلاً سابقاً عرضاً من الحكومة لإعادة إدماجهم. وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أسهم تنفيذ برنامج إعادة التكييف الاجتماعي التابع للحكومة، ودفع بدلات السلامة الانتقالية، والدعم المقدم لعنصر التدريب المهني في البرنامج، بمساعدة العملية، في حدوث زيادة في عدد المقاتلين السابقين المشمولين بمبادرات إعادة الإدماج. ولغاية الآن، لم يلتحق بعد بالبرنامج الوطني نحو ٢ ٠٠٠ مقاتل سابق يقيمون في ليبيريا. وواصلت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جمع الأسلحة من المجتمعات المحلية، مقدّمة مكاسب للمدنيين في مقابل الأسلحة والذخيرة، ومُشركة السلطات المحلية والتقليدية في توعية الفئات المستهدفة.

٢٨ - وتولّت أمانة مجلس الأمن الوطني تنفيذ مبادرات القوة المتعلّقة بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تدابير بناء الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية. واضطلعت الأمانة أيضاً بأنشطة تتعلق بإدارة الأسلحة، وبالبث في حالات المقاتلين السابقين المتبقين الذين لم يُبتَّ بشأنهم بعد، والربط بين عمليتي إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج. ونُقلت إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري المسؤولية عن تنفيذ مبادرات التماسك الاجتماعي والحوار بين الطوائف. وتعمل وزارة الدفاع ومؤسسات أخرى متصلة بها من أجل كفالة تنفيذ وتفعيل قانون البرجحة العسكرية (٢٠٢٠-٢٠١٦)، والقانون المتعلق بتنظيم القوات المسلحة والذي سُنِّف خلال السنوات الخمس القادمة. إضافة إلى ذلك، وبموجب القانون المتعلق بتنظيم القوات المسلحة، أُجري تغيير في اسم القوات الجمهورية لكوت ديفوار، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ليصبح "القوات المسلحة لكوت ديفوار". وأسهم شركاء كوت ديفوار الثنائيون والدوليون أيضاً في دعم إصلاح الدوائر النظامية، في مجالات منها إدارة الأسلحة والذخائر. وقدم شركاء الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم للجهود التي تبذلها في مجال نزع سلاح المدنيين.

٢٩ - وقد ظلت جلسات الاستماع في محاكمة السيد غباغبو ووزير الشباب السابق، بليه غوديه، أمام المحكمة، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مغلقة أمام وسائل الإعلام، بهدف حماية الشهود. وفي ما يتعلق بالإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني في إطار تحقيق العدالة الانتقالية، بدأت، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ محاكمة السيدة الأولى السابقة، سيمون غباغبو، أمام محكمة أيبديجان الجنائية، في محاكمة مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام، لارتكابها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أثناء الأزمة التي شهدتها البلد في أعقاب الانتخابات، في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد توقفت المحاكمة في الفترة من ٨ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ بسبب دخول المتهمه المستشفى، وفي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بسبب عطلة المحكمة. وأُرجئت المحاكمة عدة مرات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٣٠ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية، بواسطة قسم الاتصالات والإعلام التابع لها، رصد حوادث التحريض على الكراهية والعنف والمساعدة على منعها والتخفيف من آثارها. وفي شباط/فبراير

٢٠١٧، نُقلت بنجاح إذاعة العملية على موجة التضمين الترددي (UNOCIFM) إلى الحكومة، وأصبحت الحكومة تديرها بعد تغيير اسمها إلى "راديو دي لا بيه"، أي إذاعة السلام.

٣١ - وما برحت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تتحسن مع انخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان كثيراً عما كان عليه خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد حققت العملية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء أعمال العنف التي نشبت بين المجتمعات المحلية والتي شهدتها بونا في آذار/مارس ٢٠١٦. وتأكدت العملية من الظروف التي أحاطت بمقتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً، منهم أربع نساء وفتيان، على أيدي أشخاص زُعم أنهم من الدوزو، حيث كان معظم الضحايا من جماعات الفولاني وكولانغو ومالنكي الإثنية. وألقي القبض على ١١٧ شخصاً على الأقل، جلهم من طائفة الدوزو. كذلك، قدمت العملية المساعدة التقنية لتعزيز قدرات وفعالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وآلية حقوق الإنسان المشتركة بين القوات المسلحة لكوت ديفوار والعملية، ومنظمات المجتمع المحلي المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وعلى وجه الخصوص، قدمت العملية الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وضع دليلها المتعلق بإدارة الشكاوى، وخطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وواصلت العملية أيضاً دعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان، بإعداد قائمة مفصلة باحتياجات أكاديمي الشرطة والدرك على صعيد التحقيق في مجال حقوق الإنسان. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية الخبر المستقل المعني بتعزيز بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان، وذلك لفترة نهائية مدتها سنة واحدة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٢ - وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، أن يلغي فوراً التدابير المتعلقة بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة الواردة في الفقرة ١ من القرار ٢٢١٩ (٢٠١٥)، والتي فُرضت لأول مرة في الفقرة ٧ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، وكذلك التدابير المتعلقة بالسفر والتدابير المالية المفروضة في الفقرات ٩ إلى ١٢ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، على النحو الذي جُددت به في وقت لاحق، بما في ذلك في الفقرة ١٢ من القرار ٢٢١٩ (٢٠١٥).

٣٣ - وقدمت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها المساعدة إلى الحكومة في تلبية الاحتياجات الإنسانية لما يقارب ٣ ٥٠٠ شخص شُردوا بفعل العنف الطائفي الذي شهدته بونا في آذار/مارس ٢٠١٦، وقد عاد معظم هؤلاء إلى موطنهم بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦. وبحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، نُقل ما لا يقل عن ٢٥ ٠٠٠ شخص تقريباً من شاغلي متنزه مونت بيكو الوطني غير الشرعيين من المستوطنات التي أقاموا فيها، استكمالاً لعملية إجلاء تولت قيادتها الحكومة. وعلى الرغم من تنفيذ حملة توعية على مدى عام واحد، أدى الإجلاء إلى نشوء احتياجات إنسانية لدى الأشخاص المشردين الذين كان من بينهم ١٨ ٣٠٠ طفل و ٢٤ ٠٠٠ شخص من المجتمعات المستقبلة. وكشفت تقييمات مشتركة أجريت عن نشوء احتياجات ملحة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحصول على مأوى. وُنسقت الاستجابة بواسطة لجنة التنسيق الموسعة، ولجنة محلية أنشئت خصيصاً لهذا الغرض في دويكوي. ونظراً إلى أن السكان المتضررين كانوا في الغالب من بوركينا فاسو، أنشئت لجنة مشتركة بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لمناقشة مسألة الإعادة إلى الوطن. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعادت حكومة كوت ديفوار فتح حدودها مع غينيا وليبيريا، التي كانت قد أغلقت في عام ٢٠١٤ كإجراء احترازي أثناء تفشي مرض فيروس إيبولا. وفي

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من استئناف عملية العودة الطوعية للاجئين الإيفواريين إلى وطنهم عبر ممر إنساني.

٣٤ - وتكبدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نفقات قدرها ١٦٦ ٥٨٦ ٦٠٠ دولار في الفترة المشمولة بالتقرير، من أصل الموارد المعتمدة والبالغة ٨٤٨ ٩٣٧ ١٧١ دولار، وهو ما نتج منه رصيد حر مقداره ٢٠٠ ٣٥١ ٥ دولار، أي بمعدل إجمالي لتنفيذ الميزانية بلغ ٩٦,٩ في المائة تقريباً، مقارنة بمعدل تنفيذ الميزانية البالغ ٨٧,٩ في المائة الذي سُجِّل خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويعزى انخفاض الاحتياجات في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أساساً إلى إعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم قبل الموعد المقرر، فضلاً عن انخفاض تكاليف العمليات عما كان متوقعاً في ما يتعلق بإغلاق المخيمات والمباني، فضلاً عن انخفاض الطلب على دعم الطيران وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. أما الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات فقد قابله جزئياً زيادة عما كان مقرراً في المدفوعات المستحقة للموظفين عند إنهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٣٥ - طلب مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، إلى الأمين العام أن ينهي، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، سحب جميع العناصر النظاميين والمدنيين، باستثناء العناصر اللازمين لإنهاء إغلاق البعثة وإنجاز عملية انتقال المهام إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري.

٣٦ - وفي فترة الأداء، قدم عنصر الدعم دعماً لوجستياً وإدارياً وأمنياً إلى العملية طوال فترة ولايتها، وتولى كذلك تنسيق عمليتي خفض التدريجي للقوة وتصفيتهما. وشمل ذلك إعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم، وانتهاء خدمة الموظفين المدنيين أو إعادةهم إلى أوطانهم، وتجهيز مدفوعاتهم النهائية عند انتهاء خدمتهم، والتصرف في الأصول، وتفكيك المعسكرات، وإغلاق مباني العملية.

٣٧ - ولأغراض تيسير عملية خفض التدريجي للقوة على وجه السرعة، أنشأت العملية فرقة عمل معنية بالانتقال والتصفية تولى رئاستها رئيس الأركان، وضمت كبار المديرين من جميع عناصر الدعم الفني ودعم البعثة. وأدت فرقة العمل هذه دوراً بالغ الأهمية في تمكين العملية من تخطيط وتنفيذ عملية التصفية بنجاح. وكان خفض التدريجي لعدد الأفراد النظاميين أساسياً، نظراً إلى الجهود الحثيثة التي لزم بذلها لإغلاق المعسكرات والمواقع، والوقت الذي استغرقه ذلك.

٣٨ - وقد أعيد جميع الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة إلى أوطانهم وفقاً للمعايير الرئيسية لعملية خفض التدريجي وخطة التصفية. وأعيد معظم الموظفين الفنيين وموظفي الدعم إلى وطنهم أو نقلوا إلى مراكز عمل أخرى بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في حين لم يبق في منطقة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلا الموظفون الذين اضطلعوا بأنشطة التصفية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتلبية الاحتياجات الإدارية والاتصال بكبار المسؤولين الحكوميين.

٣٩ - ووجهت خطة التدريب، التي وضعتها العملية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، نحو بناء القدرات، من أجل تعزيز كفاءات الموظفين، مع التركيز على الموظفين الوطنيين. ونظمت العملية تدريباً شمل جملة أمور منها مباشرة الأعمال الحرة، والقيادة، والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات. ونالت هذه الدورات التدريبية ردود فعل إيجابية، وازداد طلب الموظفين الوطنيين والدوليين على السواء من أجل تنظيم المزيد منها. ونظمت

إثر هذه الدورات التدريبية دورات إرشادية، وقد عقدت هذه الدورات التدريبية في أيسيدجان وفي القطاعات. وساعد تقديم دورات تدريبية في مجالات القيادة، وإدارة الأعمال، ومباشرة الأعمال الحرة، بعض الموظفين على إنجاز وضع الصيغة النهائية لخططهم الشخصية وإنشاء أعمالهم الخاصة بهم. ونُظمت أيضاً دورات للتدريب اللغوي ودورات تدريبية للحصول على الرخصة الدولية لتشغيل الحاسب الآلي، وكتابة المراسلات، لتلبية احتياجات محددة.

٤٠ - ونُظمت معارض لفرص العمل في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ما يتعلق بمعرض العمل الذي نُظّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، طُلب إلى مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام تقديم دعم لكفالة مشاركة أكبر عدد ممكن من منظمات الأمم المتحدة. وعقب مناقشات أجريت مع رئيس جمهورية كوت ديفوار بشأن إمكانية توفير فرص عمل لأفراد العملية، قُدمت موجزات السيرة المهنية لما يبلغ عدده ١٥٦ موظفاً وطنياً إلى الحكومة.

٤١ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، كانت العملية موجودة في ٦٣ موقعاً في كوت ديفوار. وقد تراوحت المواقع بين مواقع أفرقة فردية، ومواقع كبيرة، ومتعددة الوظائف، مثل القواعد اللوجستية والمقار، مع ما يرتبط بها من أماكن إقامة لأفراد الشرطة وأفراد القوات، وشملت أماكن عمل إذاعة العملية UNOCI FM. ونظراً إلى ارتفاع عدد المواقع المتبقية في بداية السنة الأخيرة للعملية، وفترة الإغلاق التي لم يكن قد تبقى منها سوى شهرين، أجرت العملية تنقيحاً شاملاً لخططها في ما يتعلق بإغلاق المعسكر، ووضعت مخططاً تفصيلياً لتسليم أماكن العمل، بدءاً بوقف العمليات وإعادة الأفراد إلى أوطانهم وانتهاء بأعمال التنظيف وإصدار شهادات.

٤٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أجرت العملية أيضاً اتصالات مع حكومة كوت ديفوار لتنسيق عملية تسليم مواقعها التي تقع بصفة رئيسية على أرض مملوكة للحكومة، وكذلك تسليم مواقع تابعة للعملية موجودة على أرض تعود ملكيتها إلى الحكومة، فضلاً عن تسليم محطة إذاعة العملية UNOCI FM، مع مرفقين لاستوديوهات، و ٢٤ موقعاً لأجهزة إرسال. وحُدّدت جهات اتصال داخل الحكومة وكذلك في العملية، بغية كفالة فعالية التنسيق.

٤٣ - وكانت المواقع تُسلم عادةً إلى ولاية المقاطعات بعد التفتيش النهائي. وكان الولاة يحضرون عمليات التفتيش هذه. وكانت المواقع الموجودة على أرض تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص تعاد إلى أصحابها، أما مواقع إرسال إذاعة العملية UNOCI FM، فقد سُلمت إلى جهة التنسيق في مكتب رئيس الجمهورية. وقد أُبقي على عناصر أمن تابعين للعملية في كل موقع حتى يوم التسليم، وغالباً ما كان هؤلاء يحصلون على دعم أفراد من الدرك المحليين بسبب وجود تحديات أمنية، واحتمالات حدوث حالات اختلاس وسرقة.

٤٤ - وقد تعين تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتصرف في الأصول في فترة قصيرة من الزمن، فقد بدأت عملية الأمم المتحدة عملية مكثفة لإعادة الأفراد النظاميين إلى الوطن في شباط/فبراير ٢٠١٧، ولإعادة الموظفين المدنيين في آذار/مارس ٢٠١٧. وأنشئ فريق معني بالتصرف في الأصول، وقد أجرى هذا الفريق عملية مسح وبسط عملية شطب الأصول. وقد مكّن ذلك العملية من الانتهاء من التصرف في الأصول وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل التصفية. وكان من شأن خلّو المعسكرات من ساكنيها أن ييسّر عملية الشطب، إذ لم تعد الأصول حينها مطلوبة لأغراض العمليات.

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٤٥ - نُظمت عدة مناسبات من أجل تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب، وتضمنت مبادرات رابعة مشتركة بين العملية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومتها كوت ديفوار وليبيريا. ففي الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، عقد اتحاد نهر مانو سلسلة من الاجتماعات في كوت ديفوار لوضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري، ولوضع إطار لمكافحة الإرهاب. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، نظر المشاركون في مؤتمر قمة عقده الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في موضوع تعزيز الأمن الجماعي الإقليمي. وقد تحسّن التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري عقب توقيع اتفاق ثنائي، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بين غانا وكوت ديفوار يتعلق بمراقبة الحدود بينهما وتسوية نزاعهما على الحدود البحرية بالحوار.

٤٦ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعادت كوت ديفوار فتح حدودها مع غينيا وليبيريا عقب إنهاء حالة الطوارئ الصحية الدولية المتصلة بمرض فيروس إيبولا. وأعيد تفعيل الآليات المجتمعية المحلية لمنع نشوب النزاعات، في إطار الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التي أنشأها اتحاد نهر مانو في محوري زويدرو - توليلو وتابو - هاربر في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٦، على التوالي. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تركّزت الجهود على تحسين تبادل المعلومات وبناء الثقة بين السكان والسلطات المحلية وقوات الأمن على جانبي الحدود.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري

٤٧ - بالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وضعت العملية مخططاً للدعم الذي يتعين أن يقدمه المجتمع الدولي لكوت ديفوار في التصدي للتحديات المتبقية على صعيد المهام الرئيسية التي سوف يستمر الاضطلاع بها بعد انسحاب العملية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقّعت العملية والحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري خطة لتسليم لعملية، وحددت هذه الخطة المهام المتبقية الرئيسية والشركاء في التنفيذ، إلى جانب الاحتياجات الضرورية من الموارد. وأبرزت الخطة أهمية إنشاء برنامج مشترك من أجل توطيد السلام في فترة ما بعد انتهاء العملية، وهو برنامج يراعي الإطار البرنامجي القائم لكوت ديفوار في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، وكذلك الخطة الإنمائية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. إضافة إلى ذلك، وضع فريق الأمم المتحدة القطري مقترحات بتنفيذ أنشطة برنامجية تتماشى مع ولاية العملية، في مجالات التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، ونزع سلاح المجتمعات المحلية، وتحقيق الاستقرار عبر الحدود، وإصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان، مع التركيز على العنف الجنسي والجسدي.

٤٨ - وفي ما يتعلق بدعم توطيد السلام في البلد، قدم صندوق بناء السلام ١٢ مليون دولار منذ عام ٢٠١٥.

٤٩ - وقد أُدمجت مبادرات أخرى عابرة للحدود في مشروع للتعاون عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا بهدف تحقيق السلام المستدام والتماسك الاجتماعي، وهو مشروع يتلقى الدعم من صندوق بناء السلام، والعملية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وسينفذ في المنطقة الجنوبية من الحدود بين البلدين. وفي الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استضافت العملية بعثة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وخبراء معنيين بمنع النزاعات تابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للنظر في الخيارات والتحديات

المتعلقة بمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومات المعنية والوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التابعة لاتحاد نهر مانو في مناطق الحدود الغربية مع ليبيريا. وعقب مغادرة العملية، تولى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المسؤولية عن رصد التطورات في البلد في سياق ولايته الإقليمية.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: البيئة الآمنة والمأمونة

٥٠ - على النحو المفصل في الإطار الوارد أدناه، استمر تحسن الحالة الأمنية بوجه عام في كوت ديفوار، مع تراجع عدد الحوادث المتصلة بالأمن التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وساهم تعزيز التدابير الأمنية في الفترة التي سبقت إجراء الاستفتاء الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأثناء هذين الحدثين وبعدهما، في انخفاض عدد الحوادث الأمنية في جميع أنحاء البلد. كذلك، ساهم الاستمرار في تعزيز تدابير إنفاذ القوانين، المتخذة منذ الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦، في غراند باسام، في حدوث انخفاض كبير في عدد الحوادث الأمنية. ولم ترد تقارير عن وقوع هجمات مسلحة على طول الحدود مع ليبيريا في الغرب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب نشر أفراد من القوات المسلحة لكوت ديفوار وتعزيزات من أفراد الدرك في تلك المناطق. وواصلت حكومة كوت ديفوار وقوات الأمن بوجه خاص تنفيذ استجاباتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع شركاء دون إقليميين وإقليميين ومتعددي الأطراف.

٥١ - إلا أن انعدام الأمن استمر بفعل وقوع نزاعات متفرقة بين الطوائف وداخلها، وبسبب عمليات السطو المسلح، وأعمال العنف الجنسي والجنساني، وأعمال العنف ضد القصر، إلى جانب الأنشطة الإجرامية الأخرى. ونشبت مجدداً وبصورة متقطعة التوترات المتعلقة بمسائل الأراضي، منذ استئناف برنامج عودة اللاجئين من ليبيريا إلى المناطق الغربية لكوت ديفوار، على الرغم من أن حدتها قد انخفضت مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. وأدت الحوادث التي كان للمقاتلين السابقين والدوزو ضلع فيها إلى تأجيج التوتر بين السكان.

٥٢ - وفي هذا السياق، وفي النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية الدعم لقوات الأمن والدفاع المحلية، بتقديم إرشادات بشأن الأنشطة التنفيذية الرامية إلى ضمان الأمن والسلامة، وكذلك بتسيير دوريات معززة في المناطق التي تنتشر فيها هذه القوات في إطار تعزيز دورها في مجال الأمن في مناطق رئيسية أخرى في البلد، كالشمال والشرق والشمال الشرقي. وانسحبت قوة العملية من مناطق في الغرب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت قوات الدفاع والأمن المحلية قد اضطلعت فيها بدورها الأمني بالكامل.

٥٣ - واستمرت الأنشطة العابرة للحدود التي كانت تنفذها العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى أوائل عام ٢٠١٧، وكان الهدف منها تعزيز الأمن وبناء الثقة في المناطق الحدودية، دعماً لاستراتيجية أمن الحدود دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو. ونظراً إلى تضارب أولويات حكومة كوت ديفوار، لم يُعقد إلا اجتماع واحد بين العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وسلطات الدفاع والأمن الإيفوارية والليبرية والخبراء في كوت ديفوار وليبيريا، بواسطة التداول بالفيديو، كان الهدف منه تعزيز التنسيق والعمليات المشتركة وتبادل المعلومات من أجل تحسين إدارة أمن الحدود والأمن البحري ومكافحة التطرف العنيف.

٥٤ - وقد واصلت العملية، عبر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في جمع الأسلحة والذخيرة وتسجيلها وتأمينها والتخلص منها بأمان، بما في ذلك إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات. كذلك، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتداول غير المشروع بها، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، في تنفيذ عمليات نزع سلاح المدنيين وبرامج جمع أسلحة المجتمعات المحلية. وعقب انتهاء ولاية خلية التنسيق والمتابعة وإعادة الإدماج رسمياً في آب/أغسطس ٢٠١٦، واصلت العملية دعم الحكومة لمعالجة المسائل التي لم يُبْت فيها والمتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بتقديم الدعم الاستشاري إليها.

الإنجاز المتوقع ١-١: مواصلة تثبيت استقرار الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أنجز. أثناء دورة ٢٠١٦/٢٠١٧، وقعت حادثة كبرى في بواكيه في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، عندما تسلسل مقاتلون سابقون إلى مظاهرة وتسببوا في وقوع إصابات

خفّض عدد الحوادث الكبرى التي تتسبب فيها بالجماعات المسلحة وتهدد السكان المدنيين (٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ١٠ حوادث كبرى؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: الإبلاغ عن حادثتين كبيرتين؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: الإبلاغ عن حادثة كبرى واحدة)

أبلغ عن ٢٧ انتهاكا ارتكبتها عناصر قوات الأمن والدفاع. وعولجت هذه الحالات في إطار آلية حقوق الإنسان المشتركة بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب داخل قوات الدفاع. وفي ٦ كانون الثاني/يناير و١٣ أيار/مايو ٢٠١٧، نشبت حالات تمرد في الجيش في بواكيه، وكوروهوغو، ودالوا، وداكرو، وأوديان مان، وأبيدجان، بسبب الأجور والترقيات وظروف المعيشة. ثم عاد المتمرّدون إلى ثكناتهم بعد تلبية مطالبهم فيما يتعلق بصرف الأجور والعلاوات بأثر رجعي

تحسين انضباط ومساءلة قوات الأمن والدفاع، والتعاون في ما بين الوكالات، والتنظيم الداخلي للمؤسسات الأمنية (٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ١٤٠ انتهاكاً؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: الإبلاغ عن ٢٠ انتهاكاً؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: الإبلاغ عن ١٥ انتهاكاً)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٣٦ ٥٠٤ أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية يعزى انخفاض عدد أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية إلى إعادة أفراد الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة إلى أوطانهم بصفة نهائية، قبل الموعد المتوقع وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)

٤٣ ٢٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٢ دورية × ٨ جنود × ٣ كتائب × ١٥٠ يوماً)، بما في ذلك جميع العمليات/التدريبات المقررة، لزيادة تسليط الضوء على تهينة بيئة مؤاتية للسلامة والأمن

٦ ٢٦٤ يوماً من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى يعزى انخفاض عدد أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية إلى إعادة أفراد الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة إلى أوطانهم قبل الموعد المتوقع وفقاً لقرار مجلس

٧ ٥٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى (١٢٥ جندياً لكل دورية × ٤ أيام × ٣ دوريات في اليوم × ٥ أشهر)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)

٨١٥	ساعة طيران	١٤٨٨ ساعة طيران (٦٠٧ ساعات طيران لطائرتين عموديتين من طراز MI-171 و ٨٨١ ساعة طيران لطائرتين عموديتين من طراز MI-17)، تركّز أساساً على طلعات الاستطلاع الجوي/الدوريات الجوية (بما في ذلك منطقة الحدود)، وإن كانت تشمل أيضاً عمليات نشر القوات، والانتشال، وإجلاء المصابين، وتقديم الدعم لشرطة الأمم المتحدة ودوريات المراقبين العسكريين، وغيرها من العمليات الجوية العسكرية
٦٤٨٠	يوماً من أيام العمل لتسيير دوريات قصيرة المدى	٥٤٠٠ يوم من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة قصيرة المدى (مراقبان عسكريان لكل دورية × دوريتين في اليوم × ٩ مواقع للأفرقة × ١٥٠ يوماً)
٢٠١٦	جرت تسيير الدوريات القصيرة المدى في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويعزى ارتفاع الناتج عما كان متوقعا إلى الجهود المتضافرة لدعم قوات إنفاذ القانون وقوات الأمن الوطنية أثناء المبادرات الأمنية المتصلة بالاستفتاء الدستوري الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والانتخابات التشريعية التي نظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٤٣٢٠	يوماً من أيام العمل لتسيير دوريات بعيدة المدى	٤٣٢٠ يوماً من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات طويلة المدى (٤ مراقبين عسكريين لكل دورية × ٢٤ دورية في الشهر × ٩ مواقع للأفرقة × ٥ أشهر)
نعم	٢٤ اجتماعاً ثلاثياً على المستوى الإقليمي، و ٥ دوريات مشتركة لحراسة اللاجئيين، وإجراء تنفيذ ١٥ مناورة مشتركة بشأن حماية المدنيين على مستوى المقرر والمستوى الإقليمي	تقديم المشورة والتدريب والدعم اللوجستي إلى القوات المسلحة الإيفوارية مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتها مع السكان المحليين، ولضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، وذلك بتسيير دوريات مشتركة مقررّة يومياً، وعقد اجتماعات ثلاثية كل شهرين بين العنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، على مستوى المقرر والمستوى الإقليمي
٣٧	زائراً	تقديم المساعدة إلى ما مجموعه ١٨٤ زائراً وافداً (٤ أشخاص × يومين × ٢٣ أسبوعاً) خلال زيارات الوفود الرسمية من البلدان المساهمة بقوات، أو قوات الأمن الإيفوارية، أو وكالات الأمم المتحدة، أو أي منظمات أو معاهد أخرى
	قدمت عملية الأمم المتحدة المساعدة إلى زائرين من الوفود الرسمية من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومقر الأمم المتحدة، والوكالات والمؤسسات الأخرى والدول الأعضاء. ويعزى انخفاض عدد الزائرين إلى إغلاق العملية	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٢٠ دورة لتدريب المدربين لما لا يقل عن ٤٠٠ فرد من القوات المسلحة الإيفوارية على العمليات العسكرية، بما في ذلك القيادة والمراقبة	نعم	في إطار المبادرات المتعلقة بإصلاح قطاع الدفاع، نظمت ٢٠ دورة لتدريب المدربين، و ٣ حلقات تدريبية في المناطق العسكرية، وأجري تمرين مركز القيادة في أبيدجان شارك فيه ٤٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة الإيفوارية
تدريب ٢٠ فرداً من كبار ضباط القوات المسلحة الإيفوارية على مسائل دفاع مواضيعية، من خلال مشاركتهم في دورات تدريبية عسكرية على مستوى الضباط في أكاديميات عسكرية مقامة خارج كوت ديفوار	لا	بسبب قيود زمنية وتشغيلية تتصل بالإعادة المبكرة إلى الوطن لأفراد الوحدات، والخفض التدريجي العام لقوام العملية، تعذر تنظيم أنشطة من أجل تحقيق هذا الناتج
تنفيذ ستة مشاريع سريعة الأثر مكرسة لتحسين هيكل القيادة ومراقبة هيكل القيادة والأمن، دعماً للأمن أثناء الانتخابات	٨	المشاريع السريعة الأثر من أجل كفاءة قدرات القيادة والمراقبة دعماً للأمن، أضيف مشروعات من المشاريع السريعة الأثر في مجال تعزيز تشغيل القوات العسكرية وإدارة الأزمات. ونتج عن المشاريع الثمانية تشغيل ٤ مراكز للعمليات العسكرية وإدارة الأزمات في جميع المناطق العسكرية الأربع التابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في أبيدجان ودالوا وبواكيه وكورهوغو
المشاركة في ٤ اجتماعات بشأن التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي وما بين البعثات بهدف حماية المدنيين ودعم تنفيذ الاستراتيجية دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو	١	اجتماع واحد بشأن التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي وما بين البعثات لم يعقد سوى اجتماع رباعي واحد بواسطة الفيديو في آب/أغسطس ٢٠١٦ بشأن مشروع المفهوم العملي للتعاون بشأن الحدود بين القوات المسلحة الإيفوارية والقوات المسلحة الليبيرية بسبب أولويات أخرى لدى الحكومة الإيفوارية. ويعزى انخفاض مستوى الناتج إلى عدم إنجاز الوثيقة المفاهيمية التشغيلية على الرغم من الجهود التي بذلتها القوات الجمهورية لكوت ديفوار وجمعية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لكي تجتمع في منروفيا مع القوات المسلحة الليبيرية
إيفاد بعثتي تقييم متكاملتين، اشترك فيها أنشطتها العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني، لغرض جمع معلومات عن الأخطار التي يُحتمل أن تتهدد السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد	١	بعثة تقييم متكاملة لم يوفد العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني سوى بعثة متكاملة مشتركة واحدة، بسبب مرور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمرحلة انتقالية، وإغلاق مكاتب ميدانية، وإعادة أفراد من القوات العسكرية والشرطة في وقت مبكر إلى أوطانهم. وقد أعيد أفراد الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة الذين شاركوا في بعثات التقييم إلى

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أوطانهم بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أجري تقييمان لاحتياجات إعادة التأهيل في المراكز الحدودية في بيكان باراج (توليلو) وغبينتا (داناني)، ومجمعين للجان الدائمة. وتم شراء ١٠٠ سرير و ١٠٠ مرتبة سلمت إلى مركزين حدوديين	نعم	إجراء تقييمين شاملين للاحتياجات الأساسية، من أجل تحديد أوجه الضعف في القدرات عند نقاط الدخول الحدودية، وتعزيز القدرة التشغيلية لأربع نقاط دخول حدودية ذات أولوية في منطقتين حدوديتين، وذلك بعقد حلقتي عمل لبناء القدرات نفذهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣ أنشطة للجهات المعنية صاحبة المصلحة تمثلت في العمل والحوار والتنسيق - وشملت الشباب والسكان المتنقلين والنساء - تناولت المسائل المتعلقة بالحقوق والحماية بغرض تحقيق السلام المستدام والتماسك الاجتماعي في المناطق الحدودية تدريب ٦٢ شخصا من المسؤولين الإقليميين، وقوات الأمن، وقادة المجتمعات المحلية، والقيادات النسائية والشبابية، من داناني وتوليلو، بغرض تحديد وتعزيز الآليات المجتمعية القائمة المعنية بمنع نشوب النزاعات وحلها، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي على الصعيد المحلي	نعم	٣ أنشطة للجهات المعنية صاحبة المصلحة تمثلت في العمل والحوار والتنسيق وتناولت المسائل المتعلقة بالحقوق والحماية بغرض تحقيق السلام المستدام والتماسك الاجتماعي في المناطق الحدودية، وكفالة تمثيل المرأة والشباب والسكان المتنقلين في هذه الأنشطة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحديد وتعزيز الآليات المجتمعية القائمة المعنية بمنع نشوب النزاعات وحلها، تنظمها المنظمة الدولية للهجرة
دورة لجمع البيانات وتبادلها تيسير دورة واحدة لجمع البيانات/المعلومات وتبادلها، أسفرت عن تدريب ١٠٨ منسقين. ويعزى انخفاض مستوى الناتج إلى جمع ٤ دورات في دورة واحدة بسبب قيود زمنية وتشغيلية	١	تيسير ٤ دورات لجمع البيانات/المعلومات وتبادلها ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
قدم الدعم لتيسير ١٠ دوريات مشتركة اضطلعت بها القوات الإيفوارية والليبرية على طول الحدود بين كوت ديفوار وليبريا شمل الدعم المقدم للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية ما يلي: المعارض التجارية، ومباريات كرة القدم، والمصارعة التقليدية، ومناسبات الأبواب المفتوحة، التي نظمتها الشرطة وموظفو الجمارك وانتفعت بها الفئات التالية:	نعم	دعم تيسير عشر دوريات مشتركة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على طول الحدود
شمل الدعم المقدم للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية ما يلي: المعارض التجارية، ومباريات كرة القدم، والمصارعة التقليدية، ومناسبات الأبواب المفتوحة، التي نظمتها الشرطة وموظفو الجمارك وانتفعت بها الفئات التالية:	نعم	دعم أنشطة اجتماعية - اقتصادية محدودة النطاق ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح جمعيات المرأة والشباب في المناطق الحدودية
• ٨٠٠ امرأة وشباب من ١٢ قرية في داناني وزوان - هونيان		
• ٧٠٠ من النساء والشباب من ٨ قرى في توليلو		
• ٣٠٠ امرأة وشباب في ١٠ قرى في داناني		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أنجزت المنظمة الدولية للهجرة، بوصفها الشريك المنفذ، تقييماً للاحتياجات التدريبية، وشرعت في تنفيذ أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرات حرس الحدود، مثل التدريب والهيكل الأساسية والمعدات. ويعزى انخفاض مستوى الناتج إلى قيود زمنية وتشغيلية	لا	تنظيم ٥ حلقات عمل لتدريب ٢٥ موظفاً وعنصراً حكومياً فاعلاً تابعاً للسلطات المحلية وقوات الأمن وإدارة الحدود (ضباط شرطة، وموظفون في السجل المدني، وعاملون في المجال الصحي، وقضاة، وعاملون في الحقل الاجتماعي) في المناطق الحدودية، تناول حقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، وحماية الطفل، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وتجهيز السلطات المحلية وقوات الأمن؛ وعقد حلقة عمل واحدة لبناء قدرات ٥٠ ممثلاً وممثلة عن النساء والشباب، وعاملين في مجال الأمن، تهدف إلى بناء ثقة الجمهور في الجهات الفاعلة في هذا المجال، وإعداد وتنفيذ حملة توعية تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة بموازاة حلقة العمل هذه
عُقدت ٨ دورات تدريبية لفائدة ٦٢ فرداً من المسؤولين الإقليميين وأفراد قوات الأمن وقادة المجتمعات المحلية والقيادات النسائية والشبابية من داناني وتوليبو، لتعزيز التماسك الاجتماعي على الصعيد المحلي، بدعم من المديرية العامة للإدارة الإقليمية، ووزارة المرأة وحماية الطفولة والتضامن. ويعزى ارتفاع مستوى الناتج إلى الإقبال على هذا النشاط	نعم	تنظيم ودعم ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات في مجال تبادل المعلومات وتعزيز قدرات الإدارات المحلية ووكالات الأمن، بغية تعزيز الأمن عبر الحدود، وزيادة الأنشطة داخل المجتمعات المحلية وعبر الحدود، تنظمها المنظمة الدولية للهجرة
إنجاز تقييم للاحتياجات التدريبية والأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات حرس الحدود، كالهياكل الأساسية والمعدات، فضلاً عن التدريب	نعم	إنشاء قنوات لتبادل المعلومات بانتظام بين الوكالات المعنية على امتداد الحدود، وإنشاء لجان حدود مشتركة، من أجل تنظيم أنشطة عابرة للحدود، وتقديم الدعم للمنظمات المجتمعية لتنظيم أنشطة للتبادل الاجتماعي - الثقافي عبر الحدود، وأنشطة رياضية فضلاً عن أنشطة على صعيد المجتمعات المحلية في مجال الأمن وإنفاذ القانون للإسهام في تحقيق استقرار هذه المجتمعات وتلاحمها في المناطق الحدودية. وتنظيم زيارات مشتركة، واجتماعي استعراض (أحدهما في كوت ديفوار والآخر في ليبيريا) لتقييم التقدم المحرز والدروس المكتسبة في ما يتصل بالعمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية عبر الحدود في المناطق الحدودية
استجابة لطلبات المساعدة في إجراء تقييم للذخائر غير المنفجرة أو الذخائر المتفجرة المتروكة وإزالتها والتخلص منها، نفذت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ١٢ مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة ودمرت بأمان طنين مئتين من الذخائر	نعم	تقديم المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية استجابة لما تبلغ نسبته ٩٠ في المائة من طلباتها من أجل الحصول على المساعدة في إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

غير المستقرة أو العتيقة

وقد تمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا الدعم للسلطات الوطنية، بتوفير المشورة التقنية لبناء قدرة البلد على الاستجابة السريعة للتخلص من الذخائر المتفجرة، وهو ما مكن قوات الأمن الخاصة لكوت ديفوار من تنسيق الاستجابة لأخطار المتفجرات في جميع أنحاء البلد

جرى وسم ٢ ١٤٨ قطعة سلاح في حوزة القوات المسلحة والشرطة (١٠٣٤) قطعة في حوزة القوات الجمهورية لكوت ديفوار و ١ ١١٢ قطعة في حوزة الشرطة)، وهو ما سيحسن إمكانية اقتفاء أثرها

أنشئ منبر على نطاق البلد للجهات الفاعلة، من أجل تحسين تنسيق مبادرات نزع سلاح المجتمعات المحلية، وتقديم مبادرات للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقدم تدريب لأعضاء اللجان اللامركزية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع

وأدى التنفيذ الناجح لأنشطة الاتصال اللامركزية إلى جمع ١٤٨ قطعة سلاح إضافية غير مشروعة، ونفذ ٤٢ مشروعا مجتمعيا متناهي الصغر، بدعم من اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع. وجرى إصلاح خمسة مستودعات للأسلحة على نحو يتسق والمعايير الدولية

اكتمل اعتماد ٤٢ مشروعا من المشاريع المتناهية الصغر لصالح ٩٧٠ فردا سلموا أسلحتهم. وأتاحت هذه المشاريع للمزيد من الأفراد تسليم أسلحتهم طوعا في المناطق المستهدفة

٥ مشاريع لنزع سلاح المجتمعات المحلية نفذت في أنيبيليكرو وبواكيه وأوميه وفافوا وزوكوغبو. وتم تدريب ٢٥ عضوا من أعضاء هذه اللجان الخمس

نعم

نعم

نعم

نعم

تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في وسم الأسلحة والترسانات وتخزينها؛ وتعزيز آلية تنسيق نزع سلاح المجتمعات المحلية، بعقد اجتماعات، وتقديم دعم استشاري وتنفيذ أنشطة للتوعية ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم الدعم لتعزيز الآلية الرامية إلى تنسيق وتجريب نزع سلاح المجتمعات المحلية، ومن ذلك إعداد تقرير عن الامتثال للمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

دعم نزع سلاح المجتمعات المحلية، بتنفيذ ٢٠ نشاطاً مجتمعياً يستجيب لاحتياجات هذه المجتمعات، ويستهدف ٥٠٠ فرد سلموا أسلحتهم طوعاً، وتنفيذ ١٥ نشاطاً مجتمعياً يستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية، ويستهدف ٣٠٠٠ فرد من أفراد المجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥ مشاريع ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال نزع سلاح المجتمعات المحلية للمساعدة على إعادة تأهيل وتجهيز اللجان اللامركزية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع

الإنجاز المتوقع ١-٢: تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال حماية المدنيين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تحقيق زيادة في عدد اللجان المعنية بأمن العمليات على الصعيد المحلي، بما في ذلك الولاة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والدرك والشرطة والجمارك والمجالس العامة ورؤساء البلديات (٢٠١٥/٢٠١٤: ٤٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)	أنجزت. وأنشئت ١٠٨ لجان أمنية مشتركة في كل مقاطعة من مقاطعات كوت ديفوار البالغ عددها ١٠٨ مقاطعة، تجسد الدعم المقدم لزيادة عدد لجان الأمن المحلية وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ ٣١ مجلس أمن إقليمي في كل منطقة من مناطق كوت ديفوار الـ ٣١

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم الدعم التقني، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، إلى ٢٤ لجنة أمن محلية خلال الاجتماعات الشهرية	نعم قدمت عملية الأمم المتحدة الدعم لأمانة مجلس الأمن الوطني بغية مواصلة الجهود التي تبذلها في مجال التوعية على الصعيد المحلي، وتوفير التدريب لولاة المقاطعات والسلطات المحلية الأخرى فيما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن والتحديات التي تواجهها الحكومة الأمنية المحلية
عقد ١٦ دورة لتدريب المدربين لما لا يقل عن ٢٤٠ فرداً، و ١٥٠ دورة توجيهية مدة كل منها يوم واحد لما لا يقل عن ١٠٠٠ موظف في وكالات إنفاذ القانون الوطنية، بشأن مواضيع تتصل بحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجسدي وخفارة المجتمعات المحلية	وقدمت العملية أيضاً المشورة إلى أمانة مجلس الأمن الوطني بشأن تشغيل مجالس الأمن الإقليمية بوصفها هيئات تنسيق استراتيجي على الصعيد المحلي، تعكس مجلس الأمن الوطني على المستوى المركزي، من أجل تحسين التنسيق الأمني واتساق الحكومة الأمنية المحلية وفعاليتها
١١ دورة لتدريب المدربين نظمت لفائدة ٢٧٣ فرداً، و ٧٢ دورة توجيهية مدة كل منها يوم واحد لما عدده ٨٠٤ موظفين. وتوقفت الأنشطة التوجيهية وجميع الأنشطة التنفيذية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ومن ثم حدث انخفاض في النواتج المتوقعة	١١ دورة لتدريب المدربين نظمت لفائدة ٢٧٣ فرداً، و ٧٢ دورة توجيهية مدة كل منها يوم واحد لما عدده ٨٠٤ موظفين. وتوقفت الأنشطة التوجيهية وجميع الأنشطة التنفيذية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ومن ثم حدث انخفاض في النواتج المتوقعة

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٥٥ - كما هو مبين في الإطار الوارد أدناه، تحسّنت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تحسناً ملحوظاً منذ انتهاء الأزمة التي تلت الانتخابات، حيث تناقص عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تم التحقق منها. وعلى الرغم من إفادة عدد من التقارير عن فرض قيود على الحريات والحقوق المدنية في الفترة السابقة لإجراء الاستفتاء بشأن الدستور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم يُبلغ عن وقوع أي انتهاك لحقوق الإنسان يوم الاقتراع أو بعده مباشرة، وهو ما يمثل في حد ذاته مؤشراً إيجابياً بالنسبة إلى البلد. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك ما أنجز من أنشطة منسقة للتوعية بحقوق الإنسان بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت

ديفوار وعملية الأمم المتحدة جرى الاضطلاع بها في الفترة التي سبقت عمليتي الاستفتاء والاقتراع والفترة التي تلتها مباشرة، وهي الأنشطة التي كان الهدف منها الإسهام في إجراء العمليتين في أجواء سلمية.

٥٦ - وشكل تعزيز المعارف والمهارات التقنية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان مجال التركيز الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعداداً لنقل المهام التي تضطلع بها العملية في مجالات الرصد والإبلاغ وبناء القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى اللجنة. ونُظِم ما مجموعه ١١ نشاطاً تدريبياً في أبيدجان وفي جميع أنحاء كوت ديفوار. وبالمثل، وفي مجال حماية الطفل، نُقلت مهام عملية الأمم المتحدة إلى الجهات الشريكة الوطنية والدولية التي تعالج المسائل المتصلة بظروف احتجاز الأطفال الجانحين. ولمكافحة العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار لمعالجة مسائل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، نُقلت المهام التي كانت تضطلع بها العملية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٥٧ - وواصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتح مكاتبها الإقليمية البالغ عددها ٣١ مكتباً وتشغيلها تدريجياً في أبواسو، وبواكي، ودويكوي، وكورهوغو، ومان، وسان بيدرو، وديفو، وأبنغورو، وبوندوكو، وغاغوا، ودواكرو، وديموكرو، وبونديالي، ودالوا، وأغبوفيل، وبونا، وبوافلي، وغيلغو، وسيغلا، وأوديني، وفيركيسيدوغو، وتومودي، وساساندر، وسوري، وكاتيولا، ومينينغان، ومانكونو، وتوبا، وأدزوي، وبونغوانو، ودابو. ونجحت أيضاً في إنشاء منصة لرصد حالة حقوق الإنسان أثناء إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية، وهو ما أتاح لها تقديم ملاحظات مستقلة خاصة بها بشأن سير كلتا العمليتين. وقدمت العملية المشورة التقنية للجنة بشأن وضع خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٥٨ - وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فعلى الرغم من أن الرئيس التزم بنشر تقرير اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، فإن التقرير لم يُنشر بعد. وقد تضمن التقرير قائمة موحدة لضحايا الأزمات التي شهدتها كوت ديفوار، ومقترحا بشأن السياسة الوطنية لتعويض الضحايا، ومشروع خطة عمل تتعلق بالمصالحة. وقدمت العملية الدعم التقني والمساعدة المالية إلى اللجنة الوطنية في هذه المجالات الثلاثة التي شملها التقرير.

٥٩ - وفي إطار الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة أثناء المرحلة الانتقالية، عززت قدرات الدولة الإفوارية والسلطات غير التابعة للدولة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والنساء. ويؤكد تعزيز الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في دستور عام ٢٠١٦ التزام كوت ديفوار بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان.

٦٠ - وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، فقد أُحرز تقدم في تنفيذ حلول أكثر استدامة فيما يتعلق بحالة السكان الذين طردوا من مونت بيكو، ومعظمهم في الأصل من بوركينا فاسو. واضطلعت وزارة المرأة وحماية الطفولة والتضامن، بمساعدة من أعضاء لجنة التنسيق الموسعة، بصياغة أول مشروع لخطة عمل للنقل والعودة الطوعية إلى الوطن بلغت تكلفتها ما قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وتهدف إلى ترحيل ٩ ٠٠٠ شخص من رعايا بوركينا فاسو الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى بلدهم.

٦١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، ظل ١٥ ٤٦٠ لاجئاً إفوارياً من الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقيمين في ليبيريا، إضافة إلى اللاجئين المقيمين في بلدان أخرى في غرب أفريقيا.

٦٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنجزت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، تقييماً للقدرات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، من أجل تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك التأهب لمواجهة حالات

الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، وُضعت في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خطة عمل خمسية مشتركة بين الوزارات للحد من مخاطر الكوارث، امتثالاً لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

زيادة عدد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وثقتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذين يجري توجيه انتباه السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية إليهم بصورة منهجية (٢٠١٤/٢٠١٥: ١١١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)	تم توثيق ٦٠ انتهاكا لحقوق الإنسان في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن بين هذه الحالات الستين، لا توجد سوى ثلاث حالات وجّه انتباه السلطات القضائية إليها. وفي إطار المرحلة الانتقالية، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٧، أُحيلت إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي وجّه انتباه العملية إليها، لكي تتخذ اللجنة إجراءات بشأنها، مع تقديم العملية المساعدة إلى اللجنة لكي تتولى توثيق مسائل حقوق الإنسان. ومن ثم انخفاض الناتج عما كان مقررا
مواصلة تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق التدريب (٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠)	أنجز. استمر تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإسداء المشورة وتنفيذ أنشطة مشتركة. وقد عقدت ١١ دورة تدريبية على مستوى مقر اللجنة في أبيدجان وعلى المستوى الإقليمي

النواتج المقررة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تقرير مواضيعي عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ٣ إحاطات فصلية لأعضاء السلك الدبلوماسي وتقارير متعلقة بحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، وفقا للقرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)	نعم	أصدر بصورة مشتركة بين عملية الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقرير مواضيعي عن جرائم الاغتصاب والملاحقة القضائية لمرتكبيها في كوت ديفوار، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦
تنظيم ٦ اجتماعات شهرية مشتركة بين العملية والجيش الإيفواري وآلية حقوق الإنسان المشتركة التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي	نعم	وعقدت عملية الأمم المتحدة، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، جلستي إحاطة للسلك الدبلوماسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧. وبانتقال العملية، أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الإحاطة الأخيرة واستضافتها دون أي مشاركة مباشرة من العملية ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، توقف تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار
نظم ٩ اجتماعات شهرية بين العملية والجيش الإيفواري وآلية حقوق الإنسان المشتركة التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي. ويعود ارتفاع الناتج إلى الجهود المتضافرة التي بذلتها العملية من أجل كفالة		

الانتقال السلس لعمل الآلية من العملية إلى اللجنة الوطنية وإضافة إلى ذلك، نُظمت ٤ حلقات عمل لبناء القدرات بالاشتراك بين العملية والقوات المسلحة لكوت ديفوار في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لإعداد جهات التنسيق التي عينتها القوات المسلحة حديثاً في الآلية المشتركة لحقوق الإنسان، والتي تمثل المناطق العسكرية الأربع في كوت ديفوار

نُظمت ٥ اجتماعات مع وزارة التضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا في إطار الدعوة لمناقشة طرائق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي وعُقدت، في آب/أغسطس ٢٠١٦، حلقة عمل إضافية من أجل وضع خطة عملية لتنفيذ عملية الجبر في كوت ديفوار، بحيث تشمل الجميع، حيث نظمتها الوزارة بدعم من عملية الأمم المتحدة، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وعقد بعد ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مؤتمر رفيع المستوى بشأن العدالة الانتقالية، بهدف كفالة الاستمرارية في التنسيق بين الشركاء المعنيين بمسائل العدالة الانتقالية، بعد إغلاق العملية. وقد نظمها المركز والبرنامج الإنمائي، والعملية، بمساعدة من وزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة التضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا

عقدت العملية ٧ حلقات عمل في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لفائدة المفوضين الإقليميين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بتمويل من السفارة الكندية في كوت ديفوار ومفوضية حقوق الإنسان. وعُقدت ٦ اجتماعات تحضيرية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن كيفية تصميم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان وتخطيطها وتنفيذها. وشاركت المكاتب الميدانية التابعة للعملية أيضاً في عدة اجتماعات مع ٣١ مكتباً إقليمياً تابعا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تقديم هذه الدورات التدريبية على المستوى المحلي إلى ٢٤٨ مفوضاً من مفوضي حقوق الإنسان في الأقاليم. وعقدت حلقة دراسية لبناء قدرات مجموعة مكونة من ٣٥ مدافعا عن حقوق الإنسان بشأن دورهم في عملية استعراض الدستور لعام ٢٠١٦

في آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت العملية الدعم لتنظيم دورة

نعم

تنظيم ٥ اجتماعات مع وزارة التضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا، وغيرها من الشركاء المعنيين، من أجل الدعوة إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي، وبرنامج شامل للتعويضات، ومتابعة عمل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، واللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا الأزمات

نعم

عقد دورات تدريبية في مجال التوثيق والإبلاغ المتعلقين بحقوق الإنسان لفائدة ٥٠ عضواً من أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحلقة دراسية واحدة لبناء قدرات ٢٠ شخصا من المدافعين عن حقوق الإنسان

لا

تقديم المساعدة في وضع مناهج دراسية في مجال حقوق

إعلامية بشأن إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة والدرك، متوجة بتقديم تقرير تقييمي عن هذا الموضوع إلى قيادتي الشرطة والدرك الوطنيتين ولم يفض التعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة إلى النتائج المتوخاة إذ أجرت المدرسة تغييرا في منهجها الدراسي وأعدت ترتيب أولوياتها

عقدت حلقة عمل في تموز/يوليه ٢٠١٦، بدعم من العملية بشأن إصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، بغية ضمان توافقها مع التزامات كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان

وعقدت وزارة العدل وحقوق الإنسان حلقة عمل في آذار/مارس ٢٠١٧، بدعم من العملية، لتقييم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، أجرت حلقة العمل تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات، وتيسير جمع المعلومات في ضوء الاستعراض المقبل لكوت ديفوار

اجتماعا شهريا

عُقدت اجتماعات وجلسات عمل بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والعملية لوضع خطة اللجنة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، التي وضعت الجمعية العامة للجنة صيغتها النهائية واعتمدها. وتضمنت إصلاحات مؤسسية مقترحة. وفي أعقاب اعتماد الخطة الاستراتيجية، قدمت العملية الدعم للجنة في عقد اجتماع مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث عرضت اللجنة خططها الاستراتيجية على الشركاء والجهات المانحة. وقدمت اللجنة عرضا مماثلا لفريق الأمم المتحدة القطري في شباط/فبراير ٢٠١٧. ويعزى ارتفاع مستوى الناتج إلى الإقبال الكبير على هذا النشاط

عقد دورة لتدريب موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورابطة المحامين بشأن الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

الإنسان موجهة للشرطة الوطنية والدرك والمدرسة الوطنية للإدارة من أجل معالجة مسألة التدريب في مجالي حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني لفائدة السلطات الحكومية والمسؤولين الحكوميين

تقديم الدعم من أجل تنظيم مشاورة تجريها وزارة العدل بشأن الإصلاح الذي يهدف إلى مواءمة تشريعات كوت ديفوار مع الالتزامات المترتبة في مجال حقوق الإنسان، بمشاركة ما لا يقل عن ١٠ خبراء في مجال حقوق الإنسان

تقديم المشورة التقنية بعقد ٨ اجتماعات شهرية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ خطة عملها المتعلقة بأنشطة التعزيز والحماية، وحلقة دراسية واحدة عن الإصلاح المؤسسي للجنة

عقد دورات تدريبية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورابطة المحامين بشأن حقوق المرأة، ونشر الملاحظات الختامية للجنة المعنية باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وتقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن الذي عرضته هيئة الأمم المتحدة للمرأة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٤ اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من أجل وضع استراتيجيات فعالة لأنشطة الرصد والدعوة	نعم	عُقدت حلقة دراسية لبناء قدرات مجموعة مكونة من ٣٥ مدافعا عن حقوق الإنسان بشأن دورهم في عملية مراجعة الدستور لعام ٢٠١٦
رصد ما لا يقل عن ٥٠ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها والتحقق منها ومتابعتها	٦٠	وعقدت ٣ اجتماعات شهرية لمنتدى حقوق الإنسان، نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من عملية الأمم المتحدة، ضمت جهات فاعلة في المجتمع المدني لتبادل المعلومات والاستراتيجيات حالة مبلغ عنها
تنظيم دورة تدريبية للمنسقين المعنيين بحقوق الإنسان التابعين للقوات المسلحة لكوت ديفوار	نعم	في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رصدت العملية ٦٠ حادثة من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها وتحققت منها وتابعتها. ولم يوجه انتباه السلطات القضائية إلا إلى ثلاث حالات من بين هذه الحالات. وقد تحقق مستوى أعلى من الناتج بسبب مساهمة العمل المتعلق برصد حقوق الإنسان، لا سيما في المكاتب الإقليمية التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان
تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر من أجل تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان للجهات المعنية بحقوق الإنسان في كوت ديفوار	نعم	عُقدت ٤ دورات تدريبية في كل منطقة من المناطق العسكرية في كوت ديفوار (أبيدجان، ودالوا، وبواكيه، وكورهوغو) لتعزيز قدرات ٨٢ منسقا من المنسقين العسكريين الجدد، من بينهم امرأة واحدة، التابعين للآلية المشتركة بين القوات المسلحة لكوت ديفوار واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة؛ و ٦٥ شخصا من ممثلي المكاتب الإقليمية التابعة للجنة، من بينهم ١٢ امرأة
عقد دورة تدريبية لأعضاء منبر مكافحة العنف الجنساني بشأن كيفية استخدام نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، وبشأن منع العنف الجنسي، وحلقة عمل لاستعراض أنشطة منبر مكافحة العنف الجنساني والمنظمات غير الحكومية بشأن العنف الجنساني وإقرار التقرير، وإنتاج أدوات مساعدة لوسائل الإعلام، أتاحها صندوق الأمم المتحدة للسكان	نعم	نُفذت ٤ مشاريع سريعة الأثر لصالح الجهات المعنية بحقوق الإنسان في كوت ديفوار، بما في ذلك تجهيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتبها الإقليمية
٢٠ مناقشة بين الأقران على نطاق البلد بشأن منع جرائم العنف الجنسي ومحاكمة مرتكبيها، أتاحها صندوق الأمم	١٢	عُقدت دورة تدريبية لأعضاء منبر مكافحة العنف الجنساني بشأن كيفية استخدام نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، وبشأن منع العنف الجنسي
		مناقشة لجماعات الأقران

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المتحدة للسكان حلقة عمل تدريبية نُظمت بشأن نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني لما مجموعه ٣٦٠ عضواً من أعضاء منابر مكافحة العنف الجنساني. ويعزى انخفاض مستوى الناتج إلى ضيق الوقت والقيود التشغيلية	نعم	تنظيم حملتين لتوعية المجتمعات المحلية بشأن العنف الجنساني، بهدف دعم الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحته، أتاحهما صندوق الأمم المتحدة للسكان
أُجريت ٣ حملات لتوعية المجتمعات المحلية بشأن العنف الجنساني، في بلديات أبوبو، وبورت - بويه ويوبوغون. ونُفذ برنامج لمتابعة الحملة ونشر مواد. ويعزى ارتفاع مستوى الناتج إلى ضرورة ملحوظة لتوسيع نطاق الحملة لتشمل بلدية إضافية نُفذ مشروعان من أجل تجهيز المراكز الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ووزارة النهوض بالمرأة وحماية الأسرة والطفل، ووزارة الداخلية والأمن، بالتعاون مع القوات المسلحة لكوت ديفوار، بهدف مساعدة الجهود الوطنية في مجال مكافحة العنف الجنساني	نعم	تنفيذ مشروعين تابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن حقوق الإنسان من أجل تجهيز المراكز الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ووزارة النهوض بالمرأة وحماية الأسرة والطفل، ووزارة الداخلية والأمن، بهدف مساعدة الجهود الوطنية في مجال مكافحة العنف الجنساني،
اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بأنشطة لإذكاء الوعي بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن	نعم	الاحتفال بالذكرى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مناسبة "يوم مفتوح"، نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان
لم تنفذ الأنشطة المقررة، حيث انسحبت اليونيسف كشريك منفذ	لا	تنفيذ ٣٠ نشاطاً من أنشطة التوعية و ٣٠ نشاطاً من أنشطة الرصد بشأن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال، ودعم تقديم المساعدة إلى الأطفال الضحايا، أتاحها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

العنصر ٣: توطيد السلام

٦٣ - على النحو المفصل في الإطار الوارد أدناه، واصلت العملية، بفضل التيسير السياسي الذي اضطلعت به الممثلة الخاصة للأمين العام، دعمها المقدم للحكومة بتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عمليات استعراض الدستور والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وقد تركزت جهود عملية الأمم المتحدة تحديداً على تعزيز وتيسير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الشاملين، بالعمل مع السلطات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين والمرأة والشباب وسائر الجهات المعنية في جميع أنحاء البلد؛ وتقديم المساعدة والدعم في حل النزاعات بين الطوائف؛ ودعم التماسك الاجتماعي بمواصلة تقديم المشورة والدعم لوزارة التضامن والتماسك الاجتماعي، وتعويض الضحايا، والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، والمديرية العامة للإدارة الإقليمية؛ وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر لدعم أنشطة التيسير السياسي للممثلة الخاصة، وغير ذلك من الأولويات المقررة؛ ووضع وتنفيذ مشاريع مشتركة مع فريق الأمم المتحدة

القطري في مجالي التماسك الاجتماعي والمصالحة. وعلى وجه التحديد، اضطلعت الممثلة الخاصة بدورها التيسيري في المجال السياسي لتشجيع مشاركة المرأة والشباب في عملية استعراض الدستور وفي العملية الانتخابية.

٦٤ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت كوت ديفوار بمسؤولياتها الأمنية الكاملة، إذ أبدت ثقة أكبر خلال عمليتي الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية. وقد اتسم البدء بتنفيذ ثلاثة تشريعات رئيسية متصلة بتنظيم مؤسسات إنفاذ القانون وقوات الأمن والدفاع الوطنية وتخطيطها بالبطء، ولكن التنفيذ بدأ فعلاً. وبتوجيه من مجلس الأمن الوطني ومجالس الأمن الإقليمية، كانت مجالس الأمن الإقليمية في ٣١ منطقة في البلد جاهزة للعمل، واضعة تطبيق اللامركزية على إصلاحات القطاعات الأمنية موضع التنفيذ على المستوى المحلي. وشارك المجتمع المدني أيضاً في منابر الحوار لدى القطاع الأمني، التي كانت تديرها العملية سابقاً، ولكنها انتقلت بنجاح إلى أمانة مجلس الأمن الوطني في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧. وواصلت العملية دعم عملية الإصلاح بواسطة مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك التدريب المحدد الأهداف، وتقديم المشورة التقنية إلى أمانة مجلس الأمن الوطني، وتنفيذ أنشطة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري لبناء القدرات تحت إشراف الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن الذي كانت العملية تتولى رئاسته سابقاً، إضافة إلى الدعم الذي يقدمه العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للعملية في شكل مبادرات إصلاح مؤسسات وقوات الدفاع والأمن وإنفاذ القانون.

٦٥ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تعاونها مع السلطات الوطنية على تأمين الأسلحة والذخيرة بطريقة ملائمة وفعالة. واستمرت أنشطة بناء القدرات أيضاً من أجل دعم تحسين الخبرة الفنية في القوات المسلحة لكوت ديفوار وقوات الشرطة والدرك الوطنية بشأن إدارة أخطار المتفجرات، وإدارة المخزونات، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة أو تلك المنتهية صلاحيتها.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين البيئة السياسية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

تعزيز قدرات البرلمان وإخضاعه لمزيد من المساءلة بمشاركة أعضائه الفعلية في اللجان الدائمة، واعتماد قوانين أساسية (عدد القوانين المعتمـــــدة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣٥) في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تقوم الهيئة التشريعية الجديدة بتشكيل اللجان البرلمانية ومكتب الجمعية الوطنية. وقد جرى انتخاب أعضاء المكتب في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧

استمرار الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة ابتغاء معالجة المسائل التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، بما في ذلك المصالحة الوطنية، واستعراض الدستور والانتخابات التشريعية أنجز. واصلت وزارة الحوار السياسي والعلاقات المؤسسية استضافة اجتماعات في إطار الحوار الدائم، واجتماعات مع أفراد الأحزاب السياسية المعارضة، بما فيها الجبهة الشعبية الإيفوارية. وأجري استعراض الدستور والاستفتاء والانتخابات التشريعية بنجاح وبطريقة سلمية

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

توفير الدعم السياسي وإجراء الحوار والتيسير لتعزيز المصالحة الوطنية، بسبل منها تنظيم ٦ اجتماعات رفيعة نعم في إطار أنشطة التيسير السياسي، أقامت الممثلة الخاصة للأمن العام اتصالات منتظمة مع السلطات الوطنية والمحلية،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

على المستويات المعنية، ومع قادة المجتمعات المحلية وشخصيات المعارضة. وعُقدت ٦ اجتماعات رفيعة المستوى بين الممثلة الخاصة والجهات المعنية الإيفوارية الرئيسية		المستوى بين الممثلة الخاصة للأمين العام والجهات المعنية الإيفوارية الرئيسية؛ وإجراء حوار منتظم مع المجتمعات والسلطات المحلية من أجل زيادة قدرات الإنذار المبكر
عُقد ١٢ اجتماعاً مع أعضاء البرلمان المعنيين، بمن فيهم أعضاء اللجان البرلمانية، في الفترة السابقة للانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبعدها. وركزت هذه الاجتماعات على المسائل المتصلة بولاية العملية، بما في ذلك المصالحة. ويعزى ارتفاع مستوى الناتج إلى الأهمية الحيوية لهذا النشاط في تنفيذ الولاية	نعم	عقد ٨ اجتماعات مع رؤساء اللجان البرلمانية وأعضائها الآخرين بهدف تعزيز الأنشطة البرلمانية التي تسهم في عملية المصالحة والتماسك الاجتماعي
نُظمت ٥ حلقات عمل في أزاجيه، وساساندر، وديفو، وبوغونيه، وأوريس، وكروبو	نعم	عقد ٥ جلسات للحوار والمصالحة بين الطوائف في مناطق بؤر التوتر في أبيدجان، وغرب كوت ديفوار، وشمال شرقها، ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تم اقتناء أدوات اتصال (مثل الحواسيب المحمولة والهواتف المحمولة واثمان هاتفي) لصالح المجتمعات والسلطات المحلية، من أجل دعم عمل آلية الإنذار المبكر	نعم	وضع نظام للإنذار المبكر وقاعدة بيانات متكاملة لإدارة النزاعات لكي تستخدمها المجتمعات والسلطات المحلية، ينظمها البرنامج الإنمائي
أنشئ منبر للتنسيق يضم ممثلين عن الوزارات، والمديرية العامة للإدارة الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز تنسيق التدخلات المتعلقة بعملية المصالحة والتماسك الاجتماعي	نعم	تصميم وتنفيذ منبر للتنسيق بين الجهات الفاعلة المشاركة في عملية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ينظمه البرنامج الإنمائي
عُقدت ٣ حلقات عمل إقليمية للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، لتشجيع مشاركتها الفعلية وتعزيز قدراتها. ويعزى ارتفاع مستوى الناتج إلى الإقبال الكبير على هذا النشاط	نعم	عقد حلقة عمل لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المشاركة في عملية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ينظمها البرنامج الإنمائي
لم يتسن تنظيم المشاورة الوطنية مع ٣٠٠ امرأة من جميع أنحاء كوت ديفوار في الوقت المناسب، ولكن نُظمت حملة إعلامية عن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، مع إنتاج الأدوات ذات الصلة (كالمنشورات والبرامج الإذاعية والملصقات وما إلى ذلك)	لا	تنظيم مشاورة وطنية مع ٣٠٠ امرأة من جميع أنحاء كوت ديفوار بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، تشمل حملة إعلامية، تنظمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة
جرى تدريب ٥٠ امرأة من القيادات النسائية، وعقدت ٤ حلقات عمل موجهة إلى ١٠٠ شخص في ٤ مناطق بشأن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام	لا	بناء قدرات ٥٠ امرأة من القيادات النسائية، وعقد ٥ حلقات عمل لفائدة ١٠٠ شخص في ٥ مناطق، و ٢٠ مناقشة نسوية، و ١٠ اجتماعات لتبادل الخبرات مع نساء من مختلف المناطق بشأن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام، تنظمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة
وعقدت حلقة عمل في أزاجيه لفائدة ١٠٠ شخص من الزعماء التقليديين والدينيين المحليين والنساء والشباب، والسلطات المحلية بشأن تحديات التماسك الاجتماعي		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وتدابير التخفيف منها. ويعزى انخفاض مستوى الناتج إلى ضيق الوقت والقيود التشغيلية

نُظمت ٦ مبادرات وحلقات عمل بشأن انخراط المرأة ومشاركتها في الجهود الوطنية المتعلقة ببناء السلام والتماسك الاجتماعي

نعم

تنفيذ ٣ مبادرات في مجال الدعوة لإشراك المرأة، و ٥ مبادرات بشأن دعم انخراط المرأة في المبادرات الوطنية المتعلقة ببناء السلام والتماسك الاجتماعي، تنظمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة

اكتمل تشييد سوق فيها مجال مخصص للأطفال، من أجل تحقيق التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في داناني ونُفذ ١٥ مشروعاً سريع الأثر (بما في ذلك تشييد مركز للشباب، وإصلاح مدرسة وإنشاء محطة إذاعية مجتمعية)، لتعزيز التماسك الاجتماعي

نعم

تنفيذ مشروع بشأن التماسك الاجتماعي لتشييد سوق فيها مجال مخصص للأطفال ستحقق التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية؛ ودعم جماعات نسائية مشاركة في أنشطة تجارية صغيرة في بلديتين، تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة

شاركت ٣٤ امرأة من البرلمانيات في جلستي مناقشة بين النساء بشأن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام، وتولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريب ٥٤ امرأة، بمن فيهن ٢٧ امرأة برلمانية، وعمدة واحدة، و ١٩ امرأة من القيادات النسائية، بشأن مشاركة المرأة في أنشطة من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي

نعم

تنظيم جلستي مناقشة بين النساء بشأن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام، وتنظيم ١٠ دورات لتبادل الخبرات بين النساء من مختلف مناطق كوت ديفوار، وتقديم الدعم لثلاثين مبادرة نسائية في مجال الدعوة، من أجل إشراك المرأة في الإجراءات الوطنية المتعلقة ببناء السلام، والتماسك الاجتماعي، ودعم مشاركة المرأة، تنظمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تمت المبادرة بإجراء اتصالات مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية وبث المعلومات المتعلقة بعملية الانتقال والانسحاب عبر محطة إذاعة العملية (ONUCI FM)

نعم

تصميم وتنفيذ أنشطة متعددة الوسائط لإطلاع مختلف شرائح الجمهور على المرحلة الانتقالية للعملية وعلى المشاركة الجديدة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك المبادرة بإجراء اتصالات مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية، وبث معلومات متصلة بالمرحلة الانتقالية وعملية السحب عبر محطة إذاعة العملية (ONUCI FM)

سُلِّمت محطة الإذاعة رسمياً في ١ آذار/مارس ٢٠١٧. فأصبحت إذاعة السلام، وهي محطة إذاعية جديدة ترأسها مؤسسة فيليكس هوفوييه بوانييه من أجل البحث عن السلام

نعم

قيام محطة الإذاعة التابعة للعملية يومياً بإنتاج وبث برامج مواضيعية وتقارير إخبارية ذات صلة حتى آذار/مارس ٢٠١٧، وبنقل قدرات العملية في مجال البث، أي محطة الإذاعة، إلى الحكومة

نُفذ ٦٩ مشروعاً سريع الأثر دعماً لدور التيسير السياسي الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام ودعماً لعملية نقل المسؤوليات إلى الحكومة، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري ومن بين هذه المشاريع ١٧ مشروعاً جرى تنفيذها لدعم وزارة المرأة وحماية الطفولة والتضامن في تولي أنشطة العملية المتصلة

نعم

تنفيذ ٢٥ مشروعاً سريع الأثر دعماً لدور التيسير السياسي الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، بما في ذلك إصلاح الهياكل الأساسية العامة أو المجتمعية لدعم مبادرات التماسك الاجتماعي، وتسوية النزاعات، التي تتخذها الممثلة الخاصة للأمين العام

بموجب حقوق الإنسان، ومراكز الوساطة، وقضايا الأراضي، والتماسك الاجتماعي، والدعم المقدم إلى المدارس والمراكز الصحية

ونفذ ١٥ مشروعاً بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان دعماً للمدارس والمراكز الصحية، ورابطات النساء والشباب في المناطق التي لا يزال فيها التماسك الاجتماعي هشاً

ونفذت العملية ١٤ مشروعاً لدعم قوات الشرطة الوطنية والدرك، بما في ذلك إنشاء ٨ مكاتب مخصصة في مفوضيات الشرطة لمساعدة النساء ضحايا العنف الجنسي

و ٨ مشاريع لإصلاح وتجهيز مراكز القيادة والسيطرة العسكرية الإقليمية في كوروهوغو، وبواكيه، ودالوا، وأبيدجان

و ٧ مشاريع لدعم الدور الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام في مجال التيسير السياسي

ونفذت العملية والبرنامج الإنمائي ٦ مشاريع دعماً لتسليم أنشطة العملية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تقديم الدعم إلى برلمان الشباب ورابطات النساء

ونفذ مشروعان لدعم وزارة الداخلية في تولي أنشطة العملية المتعلقة بتوحيد البيانات عن النزاعات المحلية وأدوات إدارة النزاعات، بتوفير التدريب ومعدات تكنولوجيا المعلومات إلى ٢٧ مكتباً من مكاتب سلطات الدولة الوطنية والإقليمية

مشاريع للتماسك الاجتماعي

يعزى انخفاض مستوى الناتج عما كان مقررًا إلى خفض عدد مشاريع التماسك الاجتماعي من ٢٠ مشروعاً إلى ١٠ مشاريع بسبب القيود التشغيلية وضيق الوقت

بدأ تنفيذ ١٦ مشروعاً من مشاريع التماسك الاجتماعي خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ في المناطق الحساسة مثل غانيوا وديفو وأومي، ودويكوي، ودانيا

وشارك في هذه المشاريع مقاتلون سابقون وأفراد من المجتمع المحلي من أجل إصلاح وبناء نادي للشباب ومركز مجتمعي ومركز صحي. وأعيد إدماج ما مجموعه ١٧٩ فرداً من أفراد الميليشيات والمقاتلين السابقين بنجاح في مجتمعاتهم المحلية

١٠ تنفيذ ٢٠ مشروعاً تابعا للبرنامج الإنمائي في مجال التماسك الاجتماعي من أجل تعزيز الأواصر الاجتماعية والمجتمعية في مناطق كوت ديفوار التي يسودها التوتر، ينظمها البرنامج الإنمائي

نعم تنفيذ ١٦ مشروعاً من مشاريع التماسك الاجتماعي (بواسطة الأمانة المشتركة للشؤون المدنية/شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)، دعماً لدور التيسير السياسي الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام في توطيد المصالحة والتماسك الاجتماعي في المناطق الشديدة الخطورة التي حددتها العملية

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم نحو إعادة هيكلة مؤسسات الدفاع والأمن وتعزيز قدرات آليات الرقابة والمساءلة المدنية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

تطبيق اللامركزية في هيئة الرصد والتنسيق الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ودخول أربعة مجالس أمنية (١ في كل منطقة من المناطق العسكرية) من أصل المجالس الأمنية الإقليمية المنشأة والبالغ عددها ٣١ مجلساً طور التشغيل الكامل

مشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية بنشاط في الحوار الوطني وفي رصد تنفيذ إصلاح قطاع الأمن على الصعيدين المحلي والوطني (٢٠١٦/٢٠١٧: مشاركة ٣ من منظمات المجتمع المدني بنشاط)

أنجز. جرى رسمياً إنشاء مجالس الأمن الإقليمية في جميع المناطق البالغ عددها ٣١ منطقة، ولكن لم يُجهز حتى الآن لكي تدخل طور التشغيل الكامل

أنجز. تواصل الجهات الفاعلة غير الحكومية مشاركتها المتزايدة في رصد تنفيذ الإصلاحات الأمنية المختلفة. وتواصل أمانة مجلس الأمن الوطني عقد اجتماعات الفريق الاستشاري الرامية إلى تنسيق ورصد التقدم المحرز في التنفيذ. وتشارك الجهات الفاعلة المعنية بإصلاح القطاع الأمني، الحكومية منها وغير الحكومية، في مبادرات الحوار وتبادل المعلومات من قبيل سلسلة الاجتماعات غير الرسمية في فترة الغداء والحلقات الدراسية المحددة الأهداف

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

قيام أمانة مجلس الأمن الوطني بإعداد استراتيجية وطنية للرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن وإنشاء لجنتين وطنيتين لتيسير تنفيذ قانون إعداد البرامج العسكرية وقانون إعداد برامج الأمن الداخلي

لا جرى وضع اختصاصات لإعداد استراتيجية الرقابة الديمقراطية وإقرارها بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستعد لتقديم الدعم المالي والتقني إلى النشاط الذي ينتظر أن تقوم أمانة مجلس الأمن الوطني باستعراضه استعراضاً نهائياً وإقراره

٥ حلقات عمل للجهات الفاعلة الأمنية من أجل تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالرقابة الديمقراطية نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نعم عُقدت ٣ حلقات عمل جرى خلالها تدريب ٧٢ من العاملين في وسائط الإعلام و ٤٧ من أعضاء البرلمان المنتخبين إلى لجنة الدفاع والأمن البرلمانية و ٣٥ عضواً من أعضاء مجلس الملوك والزعماء التقليديين

٤ حلقات عمل عن الرقابة الديمقراطية مع ولاية الأقاليم

حلقة دراسية واحدة مع الموظفين القضائيين/القضاة بشأن الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن

حلقتنا عمل مع وسائط الإعلام بشأن دورها

يعزى ارتفاع الإنجازات عما كان متوقعاً إلى طلب الشركاء الوطنيين التركيز على البرلمانين والسلطات المحلية والقضاء ووسائط الإعلام ومجلس الملوك والحكام التقليديين

قيام مجالس الأمن الإقليمية بمهامها وبدعم الإدارة المحلية في مجال الأمن

لا أنشئت مجالس الأمن الإقليمية رسمياً في جميع المناطق البالغ عددها ٣١ منطقة ونُظمت حلقة دراسية لتمكين الولاية

حضرها كبار المسؤولين الحكوميين وقيادة عملية الأمم المتحدة ورأسيتها أمانة مجلس الأمن الوطني. غير أنه لم يتم حتى الآن تجهيز مجالس الأمن الإقليمية ولم تبدأ بعد أداء وظائفها بالكامل. وقُدِّم الدعم إلى ١٠ مجالس أمن إقليمية في وضع أدوات تشخيصية للأمن الإقليمي (موظف تحقيقات، وجمع البيانات وتحليلها، والنقل، وما إلى ذلك)

جرى تقديم الدعم إلى ٥ مجالس أمن إقليمية في كوروهغو، وبواكيه، وديفو، وغانغوا، وبونا
أُضيف مجلس أمن إقليمي واحد تمشيا مع المجالس المدنية - العسكرية الستة القائمة من خلال الدعم الذي قدّمه صندوق بناء السلام

جرى تدريب ٥٥ عضواً من أعضاء ١٠ مجالس مدنية - عسكرية في كوروهغو، وبواكيه، وديفو، وغانغوا، وبونا، وداناني، وتوليلو، وبلوليكان، وتاي، وزوان
نُظِّمت ٥ أنشطة مع القوات المسلحة لكوت ديفوار والدرك بشأن العلاقات المدنية - العسكرية

٥ أنشطة تدريبية مع الشرطة والسكان بشأن العلاقات المدنية - العسكرية

حلقة عمل واحدة مع وسائط الإعلام بشأن العلاقات المدنية - العسكرية

يعزى انخفاض الإنجازات عما كان متوقعا إلى تدريب الجهات الفاعلة الوطنية بشكل جماعي نظرا لضيق الجدول الزمني للتنفيذ وعدم توفر الوقت لبعض الجهات الفاعلة الوطنية

قامت الممثلة الخاصة للأمن العام، من خلال المساعي الحميدة التي بذلتها مع القيادات القطرية العليا

والاجتماعات الشهرية التي عقدتها مع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وممثلي الاتحاد الأوروبي، بتوجيه رسائل رئيسية عن أهمية مواصلة دعم إصلاح قطاع الأمن، فيما يتعلق بالإصلاحات على الأمدين المتوسط والطويل، بعد بلوغ منتصف الطريق في الاستراتيجية الوطنية العشرية لإصلاح قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة برنامجها للحوار الشامل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في إصلاح قطاع الأمن، مما سمح بالانتقال

نعم

دعم ٥ مجالس أمن إقليمية في وضع أدوات تشخيصية للأمن الإقليمي، بما في ذلك أدوات تشخيصية بشأن جمع المعلومات، وجمع البيانات، وتحليل البيانات، وإجراء التحقيقات، من خلال البرنامج الإنمائي

نعم

تقديم دعم استشاري للجهات الفاعلة الأمنية المحلية، وتنظيم ٢٠ نشاطا من الأنشطة التدريبية لصالحها، بشأن أدوارها ومسؤولياتها، من خلال البرنامج الإنمائي

نعم

تعميم رسائل رئيسية على مستوى اتخاذ القرار والمستوى الاستراتيجي بشأن تحقيق إصلاح يحدث تحولا في قطاع الأمن خلال المرحلة الحرجة من المرحلة الانتقالية للعملية

السلس إلى البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء		
نُظِّمَت ١٠ دورات توعية لفائدة ٢٧٢ من قادة المجتمعات المحلية وأعضاء قوات الدفاع والأمن	نعم	إجراء ٥ دورات توعية على نطاق البلد بشأن إصلاح قطاع الأمن دعماً للسلطات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ينظّمها البرنامج الإنمائي
ويعزى ارتفاع الناتج عما كان متوقعا إلى توافر الموارد، مما سمح بزيادة عدد دورات التوعية من ٥ إلى ١٠ دورات غطّت المناطق الواقعة غرب كوت ديفوار وجنوب شرقها ووسط غربها		
نُظِّمَت جلسة تحاورية واحدة للجنة الأمن والدفاع التابعة للجمعية الوطنية بدعم من مؤسسة فريدريش إيبيرت	نعم	تنظيم جلسة تحاورية واحدة تُدار وطنيا للجنة الأمن والدفاع التابعة للجمعية الوطنية من أجل تحسين قدراتها على تولي القيادة التعاونية والتفاوض والوساطة
جرى تحويل الاجتماعات غير الرسمية في فترة الغداء بنجاح إلى الشركاء بما يشمل الحكومة، والبرنامج الإنمائي، ومؤسسة فريدريش إيبيرت، وأمانة مجلس الأمن الوطني، ومركز البحث والعمل من أجل السلام	نعم	دعم إنشاء منتدى يُدار وطنيا بين المشاركين والشركاء في "الاجتماعات غير الرسمية في فترة الغداء"
نُظِّمَت القوات المسلحة لكوت ديفوار جلسة تحاورية واحدة. ولم تتمكن وزارة الدفاع التي تولت مسؤولية النشاط من الحصول على موارد مالية كافية لمواصلة تنفيذ الأنشطة المقررة	لا	تقديم الدعم لعقد ٥ جلسات تحاورية تنظمها القوات المسلحة لكوت ديفوار بهدف بناء الثقة مع السكان
لم تتمكن الحكومة الإيفوارية التي تولت مسؤولية هذا النشاط من الحصول على موارد مالية كافية لتنفيذه	لا	تقديم الدعم لعقد جلسة تحاورية واحدة تنظمها قوات الدرك بشأن قبول موظفات جددات
أُنشئت في دالوا وبواكيه ٩ لجان مدنية - عسكرية لتعزيز الحوار بين المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية	نعم	تيسير مبادرتين اثنتين على الأقل من المبادرات المدنية - العسكرية ابتغاء المساهمة في إحداث تغيير في التصورات السائدة في صفوف السكان عن مقدمي الخدمات الأمنية لهم
مستودعا من مستودعات الأسلحة	١٦	إصلاح ١٧ مستودعا مختارا من مستودعات الأسلحة على نحو يمتثل للمعايير الأمنية الدولية؛ وتوفير الدعم للدرك والشرطة والقوات المسلحة لكوت ديفوار في مجال المشورة والتدريب فيما يتعلق بالأمن المادي وإدارة المخزونات، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وتدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وغير ذلك من المواضيع المتخصصة؛ ورصد تنفيذ إجراءات إدارة المخزونات، في سياق الدعم المقدم إلى السلطات المعنية في الحد من التهديد الذي تشكله البنى التحتية غير المؤمنة التي تُخزّن فيها الذخيرة وممارسات تخزين الذخائر غير الآمنة
قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإعادة تأهيل ١٦ مرفقا من مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة من أصل ١٧ مرفقا كانت إعادة تأهيلها مدرجة في المهام المقررة. وأُلغيت أعمال إعادة التأهيل في موقع واحد نظرا لأن الجهة المستفيدة، وهي الشرطة، أعطت الأولوية لأعمال أخرى في الموقع نفسه		
نُظِّمَت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا حلقة عمل لتجديد المعارف لجميع قوات الدفاع والأمن الإيفوارية بشأن الإجراءات الواجب اتباعها لدى جمع الأسلحة والذخائر		

والتخلص من الذخائر المتفجرة، وذلك في إطار خطة بناء القدرات. وأثار ذلك اهتماما متجددا من الموظفين المسؤولين عن التخلص من الذخائر المتفجرة في قوات الدفاع والأمن الوطنية الذين تدرَّبهم الدائرة، وقد نظم هؤلاء الموظفون فريقا عاملا فنيا معنيا بالتخلص من الذخائر المتفجرة يهدف إلى مناقشة المهام المقبلة ومسؤوليات التخلص من الذخائر المتفجرة بعد مغادرة الدائرة

أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريباً بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة من المستوى ٢ لفائدة ٢١ موظفا من موظفي الشرطة والدرك والقوات المسلحة لكوت ديفوار واللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتداولها غير المشروع. وقد سمح هذا التدريب بتلقي موظفين إضافيين من قوات الدفاع والأمن الإيفوارية تأهيلا في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وتعزيز إشراف المدربين الوطنيين الحاليين

وجرى تدريب ٣٣ فردا من أفراد قوات الأمن الوطني على تدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتلقى ٣٢ فردا تدريباً على التخفيف من آثار الأجهزة المتفجرة المرتجلة

وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بتيسير إجراء تقييم أساسي على الصعيد الوطني يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر لمساعدة حكومة كوت ديفوار على وضع خط أساس للنظم الوطنية القائمة لإدارة الأسلحة والذخائر بما يتماشى مع المعايير الدولية. ونتيجة لتلك العملية، أُعدَّت خارطة طريق ومجموعة من التوصيات لتقديم توجيهات محددة ترمي إلى تعزيز الإطار الوطني لإدارة الأسلحة والذخائر

العنصر ٤ : القانون والنظام

٦٦ - كما هو موضح بالتفصيل في الإطار الوارد أدناه، واصلت عملية الأمم المتحدة دعم وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية في جميع أنحاء البلد، عن طريق تعزيز قدراتها المؤسسية والتشغيلية من خلال التشارك في المواقع وتقديم المشورة والمساعدة التقنيتين. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سبَّرت شرطة عملية الأمم المتحدة أيضا دوريات منتظمة ليلا ونهارا إلى جانب قوات الشرطة والدرك المحلية، مما ساهم في استعادة ثقة الجمهور في وكالات إنفاذ القانون الوطنية.

٦٧ - وساهمت عملية الأمم المتحدة، من خلال أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها مع قوات الشرطة والدرك الوطنية، بما في ذلك أنشطة التدريب والتوجيه والإرشاد، في تحسين قدرة وكالات إنفاذ

القانون على حفظ النظام العام. وقُدِّم عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية في وضع خطة الأمن الوطني المتعلقة بتوفير أجواء آمنة لإجراء الاستفتاء الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ والانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مما أسهم في نجاح وكالات إنفاذ القانون في توفير أجواء آمنة لهاتين العمليتين بفعالية. وتمشيا مع الخطة الانتقالية لعملية الأمم المتحدة، نُقلت إلى المنظمات الدولية غير الحكومية والشركاء المانحين أنشطة بناء القدرات التي شملت، في جملة أمور، أنشطة الشرطة الأساسية المتصلة بمبادئ أعمال الشرطة الديمقراطية، والخفارة المجتمعية، والتحقيقات الجنائية والأدلة الجنائية ذات الصلة، وحقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، والتطرف العنيف.

٦٨ - وجرى النشر الكامل لقوات الشرطة والدرك الوطنية في جميع المراكز البالغ عددها ١٠٩ مراكز، بما في ذلك مركز الشرطة المنشأ حديثا في شرق البلد، وتزويدها بالأثاث المكتبي الأساسي ومعدات مكافحة الشغب التي قدّمتها الحكومة أو عملية الأمم المتحدة من خلال مشاريعها السريعة الأثر. وأنشئت أيضا مكاتب للشؤون الجنسانية في تسعة من مراكز الشرطة وثلاثة من مراكز الدرك بهدف ضمان تقديم خدمات إنفاذ القانون إلى النساء والأطفال. وقامت الحكومة تدريجيا بتجهيز الشرطة والدرك بمركبات لتسيير الدوريات ومعدات للاتصال ومكافحة الشغب. ونظرا للأولويات المختلفة للحكومة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، بما في ذلك الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية، فإن عملية الأمم المتحدة ساندت التفعيل الجاري لوحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا، دعما للمبادرات الأمنية الإقليمية لكوت ديفوار، من خلال تقديم المشورة التقنية بشأن تنفيذ الأنظمة والسياسات ذات الصلة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تعزيز القانون العام والنظام العام وتزويد قوات الشرطة والدرك الوطنية في كوت ديفوار بقدرات تشغيلية مستدامة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اضطلاع وحدات الشرطة والدرك الوطنية بمهامها وتجهيزها بالكامل في جميع أنحاء البلد (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠٨ من أصل ٣٠٨؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٢٨ من أصل ٣٢٨؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٣٠ من أصل ٣٣٠)	أنجز. أصبحت كافة وحدات الشرطة الوطنية والدرك جاهزة للعمل في جميع أنحاء كوت ديفوار
انخفاض عدد الحوادث الكبرى خلال المظاهرات في جميع أنحاء البلد (٢٠١٤/٢٠١٥: ٥ حوادث قتل فيها أشخاص؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣ حوادث كبرى؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: حادثتان كبيرتان)	أنجز. سُجِّلَت حادثتان كبيرتان، شارك في كل منهما جنود من القوات المسلحة لكوت ديفوار قاموا بأعمال عنصرية، في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٧، للمطالبة بتسديد أجورهم
انخفاض عدد الجرائم الخطيرة المبلغ عنها بما في ذلك حوادث السطو المسلح والسرقة على الطرق السريعة (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٥٠ حادثة سطو مسلح مبلغ عنها (خط الأساس)؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٩٣ حادثة سطو مسلح؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٧٠ حادثة سطو مسلح)	أنجز. انخفضت حوادث السطو المسلح المبلغ عنها انخفاضاً كبيراً بسبب الموقف الأمني الصارم الذي تتخذه قوات إنفاذ القانون وقوات الأمن الوطنية في الأماكن العامة
	سُجِّلَت شرطة الأمم المتحدة ٢٠٠ حادثة سطو مسلح في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأنهت شرطة الأمم المتحدة أنشطتها عملياتها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تسيير ٢ ٧٤٥ دورية من دوريات وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة (٣ وحدات × ٥ دوريات × ١٨٣ يوما) وعملية حراسة لمراقبة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين، بناء على الطلب، أثناء أداء مهامهم في مناطق انتشارهم	لا	١ ١٤٥ دورية من دوريات وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة جرى تسييرها
توفير مواقع مشتركة لتقديم الدعم والمساعدة التقنية على مستوى القيادة لإعادة هيكلة قوات الشرطة والدرك الوطنية وتعزيزها	نعم	استمر الاشتراك في موقع واحد مع مقر الشرطة والدرك حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، للمساعدة في إعادة هيكلة وتعزيز قوات الشرطة والدرك الوطنية على مستوى القيادة
تقديم المشورة والتوجيه، عن طريق الاشتراك في المواقع النظراء في قوات الشرطة والدرك الوطنية، بشأن إعادة تنظيم وتجهيز الهياكل المركزية والإقليمية للشرطة والدرك	نعم	جرى تقديم المشورة والتوجيه، عن طريق الاشتراك في المواقع مع النظراء في قوات الشرطة والدرك الوطنية، بشأن إعادة تنظيم وتجهيز الهياكل المركزية والإقليمية للشرطة والدرك، ولا سيما على مستوى القيادة
تقديم دعم استشاري وتوجيهي إلى دوائر الأدلة الجنائية في الشرطة الوطنية فيما يتعلق بإدارة مسرح الجريمة، وكشف هوية المجرمين، وحفظ الملفات الجنائية	نعم	جرى تقديم المشورة والتوجيه. وُجهّزت وحدة الأدلة الجنائية في الشرطة الوطنية تجهيزا جزئيا من خلال مشروع سريع الأثر
تقديم المساعدة إلى جهات التنسيق الوطنية في وضع الأنظمة والإجراءات ذات الصلة لتشغيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في كوت ديفوار	نعم	بدأت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية ممارسة عملها اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لتعزيز قدرات الاستخبارات الجنائية الوطنية والتعاون عبر الحدود
تقديم الدعم الاستشاري والمساعدة التقنية إلى الشرطة في تطوير مفهوم الشرطة المجتمعية وإدماجه في الشرطة الوطنية لكوت ديفوار وفقا للمعايير الدولية	لا	لم يُنجز الناتج بسبب الأولويات الأخرى للشرطة الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
إنشاء هيكل للتنسيق الوطني ومكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والنساء، بما في ذلك إنشاء وحدات للتحقيقات الخاصة في كل من الشرطة والدرك	لا	لم يُنجز الناتج بسبب الأولويات الأخرى للشرطة الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة على إعادة تأهيل وتجهيز مرافق الدرك والشرطة	نعم	نُفذت ٩ مشاريع سريعة الأثر (لإنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية) في ٩ مخافر شرطة و ٣ مراكز للدرك
عقد اجتماعين مع النظراء في شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في إطار التعاون بين البعثات	١	اجتماع واحد عقد. ويعزى انخفاض الإنجاز عما كان مقررا إلى الأولويات الأخرى للسلطات الإفوارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

العنصر ٥: الدعم (فترة الولاية والسحب، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧)

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم عنصر الدعم التابع لعملية الأمم المتحدة الدعم اللوجستي والمالي والإداري والأمني الكفؤ والفعال من حيث التكلفة لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، بالإضافة إلى تحقيق مكاسب ناتجة من زيادة الكفاءة.

الإنجاز المتوقع ١-٥: تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني إلى عملية الأمم المتحدة بكفاءة وفعالية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
توفير ما يكفي من الدعم التشغيلي من أجل إنجاز ولاية العملية	أنجز. قامت شعبة دعم البعثة وقسم الأمن والفريق المعني بالسلوك والانضباط بتقديم ما يكفي من الدعم خلال فترة ولاية العملية وسحبها
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
إعادة عدد يبلغ ٦٠١ ٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٧ مراقبا عسكريا و ٣٣٩ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٤٢٠ من أفراد الشرطة المشكّلة إلى أوطانهم	نعم	أعيد معظم الأفراد النظاميين إلى أوطانهم في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ وذلك لتحضير المعسكرات التي كان يشغلها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة لتسليمها إلى الحكومة الإيفوارية أو إلى مالكيها من القطاع الخاص
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وفحصها	نعم	جرى إصدار ٧٧ تقريراً موجهاً إلى ٩ بلدان من البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة في أعقاب التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وفحصها
تخزين وإمداد ٣٠٥ أطنان من حصص الإعاشة (ما يعادل ٢٨ يوما من المخزون الاحتياطي للأمم المتحدة و ٢٨ يوما من المخزون التشغيلي)، و ٣٥ ٠٠٠ من حزم حصص الإعاشة الميدانية (ما يعادل فترة ١٤ يوما في مواقع الوحدات و ٧ أيام في مخزونات المستودعات)، و ٥٠٠ ١٥٧ لتر من المياه المعبأة (ما يعادل فترة ١٤ يوما في مواقع الوحدات و ٧ أيام في مخزونات المستودعات) لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة في ٧ مواقع	لا	جرى تخزين كميات أقل من حصص الإعاشة والمياه وتزويد الأفراد النظاميين بها نتيجة لإعادتهم المبكّرة إلى أوطانهم ولا استخدام المخزون الموجود
إدارة شؤون قوام متوسطه ٦٣٨ موظفا مدنيا، من بينهم ٢٠٨ موظفين دوليين و ٣٦٦ موظفا وطنيا و ٦٤ من متطوعي الأمم المتحدة	لا	إدارة شؤون ما متوسطه ٥٩١ موظفا مدنيا أثناء فترة الولاية والسحب: ١٩٠ موظفا دوليا و ٣٤٤ موظفا وطنيا و ٥٦ من متطوعي الأمم المتحدة. ويعزى انخفاض العدد إلى إعادة الموظفين المدنيين إلى أوطانهم أو إلى إنهاء خدمتهم قبل الموعد المقرر
إعادة عدد يبلغ ١٦٩ موظفا دوليا و ٧٥ من متطوعي	نعم	إعادة ١٤٧ موظفا دوليا و ٧٦ من متطوعي الأمم المتحدة

إلى أوطانهم وإنهاء خدمة ٤١٤ موظفا وطنيا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

جرى تنفيذ برنامج السلوك والانضباط من خلال الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى منع سوء السلوك، وإنفاذ معايير السلوك في الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونقل مهام السلوك والانضباط الأساسية إلى شركاء الأمم المتحدة المختلفين قبل إغلاق العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتلقى جميع الموظفين الجدد لدى وصولهم إلى عملية الأمم المتحدة ما يلزم من دورات تدريبية تمهيدية بشأن السلوك والانضباط ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٦٠ في المائة من أفراد عملية الأمم المتحدة دورة تدريبية لتجديد المعارف عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

وأبلغت عملية الأمم المتحدة مديري البعثات وقادتها خلال ٢٠ دورة تدريبية بشأن المسؤولية الملقاة على عاتقهم عن إيجاد بيئة خالية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأجرت العملية أيضا ٨٥ زيارة لتقييم المخاطر إلى جميع مواقع البعثات، لتحديد مخاطر سوء السلوك المرتبطة بمختلف فئات أفراد عملية الأمم المتحدة وتقييمها والتخفيف من حدتها. وعلاوة على ذلك، قدمت العملية لسكان البلد المضيف معلومات عن المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط خلال مناسبات التوعية وغيرها من الزيارات الميدانية. وأنتجت العملية أيضا إعلانات إذاعية تتضمن الرسائل الرئيسية وبثتها على موجات محطاتها الإذاعية (UNOCI FM)، ووفرت معلومات تتعلق بالسلوك والانضباط على موقعها الشبكي العام وتمت معالجة جميع الادعاءات الواردة وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها وضمن الأطر الزمنية المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية بمعالجة جميع الادعاءات القديمة المتعلقة بسوء السلوك التي لا تزال مفتوحة. ونتيجة لذلك، لم تكن لدى العملية أي قضايا مفتوحة معلقة تتعلق بسوء السلوك في يوم إغلاقها

وقامت العملية أيضا، في ضوء تصنيفاتها الوشيكة، بإعادة تنظيم آلياتها لتلقي الشكاوى المجتمعية بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، لضمان أن يتمكن أفراد السكان المحليين، بعد إغلاق العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧،

الأمم المتحدة إلى الوطن وإنهاء خدمة ٤٨٢ موظفا وطنيا

نعم تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية

من الإبلاغ عن سوء سلوك مزعوم ومن رفع مطالبات إثبات الأبوة ضد أفراد سابقين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وواصلت العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم وإحالة جميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين تم التعرف عليهم إلى الجهات المقدمة للخدمات المعنية. ونقلت العملية، قبل إقفالها، وظيفة مساعدة الضحايا إلى فريق الأمم المتحدة القطري لضمان استمرارية المساعدة الجارية للضحايا

المرافق والهياكل الأساسية

جرت صيانة جميع المواقع البالغ عددها ٦٣ موقعا أثناء فترة الولاية والسحب. وجرى تسليم ٥٨ موقعا من أصل ٦٣ موقعا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧	نعم	صيانة ٢٥ معسكرا و ٨ مواقع للأفرقة المستقلة وإصلاحها وتحديد وإعدادها للتسليم في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ومواصلة صيانة وإصلاح وتحديد ١٩ من أماكن العمل في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
تم توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك التنظيف وتصريف مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في ٦٣ مخيما، وذلك في كل من أبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي	نعم	توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك تصريف مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها
جرى تشغيل جميع محطات تنقية المياه وصيانتها خلال فترة الولاية والسحب. وقد تواصل تقلص العدد تدريجيا بسبب تسليم المعسكرات والتخلص من محطات تنقية المياه	نعم	تشغيل وصيانة ١٨ محطة من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ١٣ موقعا
تواصل انخفاض العدد تدريجيا بسبب تسليم المعسكرات والتخلص من المولدات الكهربائية	نعم	تشغيل وصيانة ١١٧ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة في ٢٥ موقعا وفي ٨ من مواقع الأفرقة المستقلة
تخزين وتوريد ١,٠ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية. ويعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالبنزين والزيوت ومواد التشحيم، بسبب انخفاض عدد الأفراد النظاميين، وإغلاق المخيمات في سياق خفض التدريب العام للعملية وإغلاقها	١,٠ مليون لتر	تخزين وتوريد ١,٦ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للمولدات الكهربائية
تواصل انخفاض العدد تدريجيا بسبب تسليم المطارات	نعم	صيانة وتحديد ١٢ مطارا في ١٢ موقعا و ٣ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٣ مواقع
قامت الأمم المتحدة بتشغيل وصيانة ما عدده ٧ محطات لمعالجة مياه الصرف مملوكة لها. وقد تواصل انخفاض العدد تدريجيا بسبب تسليم المعسكرات والتخلص من محطات	نعم	تشغيل وصيانة ٧ محطات مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة مياه الصرف

تنقية المياه		
الانتهاء من مشروع تشييد لبنية أساسية تضم موقعا للتخلص من مياه المجاري وإنشاء طريق يؤدي إلى الموقع في دالوا لضمان تخفيف الأثر البيئي للعملية على المجتمع المحلي	نعم	أنجز المشروع في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وجرى تسليم الموقع إلى الحكومة الإيفوارية
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٥٤٣ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ١٤ مركبة مدرعة، في ٤ ورشات موجودة في ٣ مواقع في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٤٢٤ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ١٤ مركبة مدرعة، في ٤ ورشات موجودة في ٣ مواقع في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧	٦٣٨	مركبة تملكها الأمم المتحدة تشغيل وصيانة ما يصل إلى ٦٣٨ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ١٦ مركبة مدرعة، في ٤ ورشات موجودة في ٣ مواقع خلال فترة الولاية والسحب. وقد انخفض عدد المركبات بصورة مطردة بسبب إغلاق المعسكرات والتصرف في الأصول
توريد ١,٨ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري	١,٢ مليون	لتر يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات لخدمات النقل البري نظرا إلى انخفاض عدد الأفراد النظاميين والمدنيين وإعادة تم إلى الوطن وإغلاق المعسكرات في سياق خفض التدريجي العام للعملية وإغلاقها
الصيانة النهائية لما عدده ٤٤٣ مركبة إعدادا للتخلص منها بالبيع التجاري، أو التخلص منها كخردة أو التبرع بها للحكومة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧	نعم	نفذت أنشطة صيانة المركبات، وإن على نطاق أضيق، نظرا إلى خفض التدريجي للعملية، وذلك للإبقاء على الأسطول بحالة ميكانيكية جيدة دعما للأنشطة التشغيلية وإعداد مركبات النقل البري للتخلص منها
الصيانة النهائية لما عدده ٤٩ من مركبات الأمم المتحدة المعينة لدعم فريق الإغلاق الإداري إعدادا لنقلها إلى بعثات الأمم المتحدة الأخرى بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧	٥٧	مركبة جرى تشغيل ٥٧ بدلا من ٤٩ مركبة وتمت صيانتها حتى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ لدعم فريق الإغلاق الإداري. ويُعزى التغيير في عدد المركبات إلى زيادة الأنشطة التشغيلية المتمثلة في زيارات أفرقة مختلفة إلى المعسكرات التي يجري إغلاقها ومواقع التصرف في الأصول
تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية ٥ أيام في الأسبوع، وخدمات سيارات الأجرة ٦ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٤٥٣ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين في اليوم من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وما متوسطه ٢٠٩ من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة خلال الفترة من ١ كانون	نعم	جرى تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية ٥ أيام في الأسبوع، وخدمات سيارات الأجرة ٦ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٥٢٥ من أفراد الأمم المتحدة في اليوم لنقلهم إلى العمل ومنه

الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

العمليات الجوية

تشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الجناحين و ٥ طائرات مروحية، منها ٤ طائرات من الطراز العسكري، في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا) في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وطائرة واحدة ثابتة الجناحين و ٥ طائرات مروحية من الطراز العسكري في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا) في الفترة حتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وطائرة واحدة ثابتة الجناحين و ٣ طائرات مروحية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ و ٣ طائرات مروحية حتى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ وطائرة مروحية واحدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧	نعم	تشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الجناحين و ٥ طائرات مروحية، منها ٤ طائرات من الطراز العسكري، في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا) في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وطائرة واحدة تجارية (Mi-8MTV) في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا) أعيدت طائرتان مروحيتان (Mi-17SH) في كانون الثاني/يناير وغادرت آخر ثلاث طائرات مروحية (٢ من طراز Mi-17SH و ١ من طراز Mi-8MTV) في شباط/فبراير ٢٠١٧
--	-----	---

توريد ١,٦٦ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية	١,٠ مليون لتر	جرى توريد ١ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في منطقة العمليات وإلى المواقع المختلفة خارج منطقة العملية لرحلات كبار الشخصيات وعمليات إجلاء الجرحى ويُعزى الانخفاض في استهلاك وقود الطائرات إلى ما يلي: (أ) تنفيذ سياسات سفر جديدة للموظفين المسافرين على متن الرحلات الجوية للأمم المتحدة، مما يخفض العدد الإجمالي للرحلات الجوية المنفذة؛ (ب) إلغاء المتطلبات العسكرية (الاستطلاع ومهام أخرى)؛ (ج) عملية إغلاق البعثة، التي أدت إلى وقف الرحلات الجوية المنتظمة ونقل الطائرات من مواقعها في وقت أبكر
---	---------------	--

الاتصالات

دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محطة أرضية مركزية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات	١	شبكة ساتلية جرى تقديم الدعم والصيانة لمحطة أرضية مركزية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والبيانات والفيديو حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
دعم وصيانة ٢٢ محطة طرفية ذات فتحة صغيرة جدا، و ٣٢ مقسما هاتفيا، و ٢٤ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، و	نعم	جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ٢٢ محطة طرفية ذات فتحة صغيرة جدا، و ٣٢ نظاما من نظم المقسم الفرعي الآلي الخصوصي، و ٢٤ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة حتى

٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وجرى تقديم الدعم والصيانة إلى محطة طرفية ذات فتحة صغيرة جدا، و ٥ وصلات تعمل بالموجات الدقيقة، و ٤ من نظم المقسم الفرعي الآلي الخصوصي في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ٢٥٦ جهاز اتصال لاسلكيا متنقلا عالي التردد، و ٤٦ جهاز اتصال لاسلكيا قاعديا عالي التردد، و ٦٥٣ ١ جهاز اتصال لاسلكيا ذا تردد فوق العالي، و ٢٤ جهازا لإعادة الإرسال ذات تردد فوق العالي، و ٢٠ جهاز اتصال لاسلكيا عالي التردد جدا على موجات الملاحة الجوية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧

و جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ١٦ جهاز اتصال لاسلكيا متنقلا عالي التردد و ٦ أجهزة لإعادة الإرسال ذات تردد فوق العالي و ٢٠٩ ١ أجهزة اتصال لاسلكية يدوية ذات تردد فوق العالي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ٢٤ محطة بث على موجة التضمين الترددي (إف إم) في ٤ مرافق للإنتاج الإذاعي حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧

بدأ سحب أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الخدمة واستعادتها للتصفية من معسكرات مختلفة في البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ واكمل ذلك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ١٩ خادوما مادي و ١٥٣ خادوما افتراضيا و ١٠٦٣ حاسوبا مكتيبيا و ٦٣٥ حاسوبا محمولا و ٢٣٠ جهاز إرسال رقميا في ٣٣ موقعا حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧

جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ٦ خواديم مادية و ١٠١ خادوم افتراضي و ٦١٩ حاسوبا مكتيبيا و ٤٥٧ حاسوبا محمولا و ٢٠٠ طابعة و ٣٠ جهاز إرسال رقميا في ١٢ موقعا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

٢٢ محطة طرفية ذات فتحة صغيرة جدا، و ٢٢ مقسما هاتفيا، و ١٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

دعم وصيانة ٢٥٦ جهاز اتصال لاسلكيا عالي التردد، و ٤٦ جهاز اتصال لاسلكيا قاعديا عالي التردد، و ٢٠ جهاز اتصال لاسلكيا عالي التردد جدا، و ٦٥٣ ١ جهاز اتصال لاسلكيا ذا تردد فوق العالي، و ٢٤ جهازا للإرسال وإعادة الإرسال ذات تردد فوق العالي خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، و ١٦٩ جهاز اتصال لاسلكيا عالي التردد، و ١٦ جهاز اتصال لاسلكيا قاعديا عالي التردد و ١٦ جهاز اتصال لاسلكيا عالي التردد جدا و ٢٠٩ ١ أجهزة اتصال لاسلكية ذات تردد فوق العالي، و ٦ أجهزة إرسال وإعادة إرسال ذات تردد فوق العالي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

دعم وصيانة ٢٤ محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (إف إم) في ٤ مرافق للإنتاج الإذاعي

توفير خدمات تفكيك المعدات وسحبها من الخدمة وتجهيزها للتصفية عند اللزوم لكل من المعسكرات ومواقع الأفرقة التي ستغلق خلال فترة الولاية

تكنولوجيا المعلومات

دعم وصيانة ١٩ خادوما مادي و ١٥٣ خادوما افتراضيا و ١٠٦٣ حاسوبا مكتيبيا و ٦٣٥ حاسوبا محمولا و ٤١٥ طابعة و ٢٣٠ جهاز إرسال رقميا في ٣٣ موقعا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، و ٦ خواديم و ١٠١ خادوم افتراضي و ٦١٩ حاسوبا مكتيبيا و ٤٥٧ حاسوبا محمولا و ٢٠٠ طابعة و ٣٠ جهاز إرسال رقميا في ١٢ موقعا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
دعم وصيانة ٢٥ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة وشبكة متروبولية واحدة لعدد يبلغ ١ ٣٨٠ مستخدما في ٣٣ موقعا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، و ١٢ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة وشبكة متروبولية واحدة لعدد يبلغ ٩٤٢ مستخدما في ١٢ موقعا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧	نعم	جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ٢٥ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة وشبكة متروبولية واحدة لعدد يبلغ ١ ٣٨٠ مستخدما في ٣٣ موقعا حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ١٢ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة وشبكة متروبولية واحدة لعدد يبلغ ٩٤٢ مستخدما في ١٢ موقعا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
دعم وصيانة ١٩ شبكة لاسلكية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٤ شبكات لاسلكية خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧	نعم	جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ١٩ شبكة لاسلكية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ٤ شبكات لاسلكية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
دعم وصيانة ١ ٦٥٠ حسابا للبريد الإلكتروني خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ١ ٢٠٠ حساب للبريد الإلكتروني خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧	نعم	جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ١ ٦٥٠ حسابا للبريد الإلكتروني حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ جرى تقديم الدعم والصيانة إلى ١ ٢٠٠ حساب للبريد الإلكتروني حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
توفير خدمات تفكيك المعدات وسحبها من الخدمة وتجهيزها للتصفية عند اللزوم لكل من المعسكرات ومواقع الأفرقة التي ستغلق خلال فترة الولاية	نعم	اكتمل سحب أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الخدمة واستعادتها لتصفية العملية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

الخدمات الطبية

تشغيل وصيانة عيادة من المستوى الثاني تابعة للبلدان المساهمة بقوات في دالوا حتى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦؛ وعيادة من المستوى الأول في دالوا وعيادة من المستوى الأول في بواكيه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ و ٦ عيادات من المستوى الأول تابعة للبلدان المساهمة بقوات في ٦ مواقع و ٣ عيادات من المستوى الأول تابعة للبلدان المساهمة بأفراد شرطة في ٣ مواقع حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ و ٥ عيادات من المستوى الثاني متعاقد معها محليا في القطاع الغربي والقطاع الشرقي، و ٣ عيادات من المستوى الثالث متعاقد معها محليا في أبيدجان حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ و عيادة من المستوى الأول المعزز مملوكة للأمم المتحدة في سيبروكو/أبيدجان حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧	نعم	قدّمت عيادات مملوكة للأمم المتحدة في أبيدجان ودالوا وبواكيه قدرات طبية من المستوى الأول لدعم عمليات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتقديم الرعاية للموظفين المنتشرين في أبيدجان والقطاعين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالنسبة لعيادتي دالوا وبواكيه و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ بالنسبة لعيادة أبيدجان وفرت عيادة من المستوى الثاني في دالوا مقدمة من بلد مساهم بقوات وعيادات من المستوى الثاني متعاقد عليها محليا قدرات طبية من المستوى الثاني داخل إطار البعثة لدعم عمليات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وكفالة استمرارية الرعاية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والأفراد النظاميين الآخرين المنتشرين في القطاعات حتى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ بالنسبة للعيادة من المستوى الثاني التابعة للبلد المساهم بقوات وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بالنسبة للعيادات المتعاقد عليها محليا
الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الإجلاء إلى مستشفيات من المستوى الرابع في موقعين	نعم	قدّمت مستشفيات من المستوى الثالث متعاقد عليها محليا في أبيدجان قدرات طبية من المستوى الثالث داخل إطار البعثة لدعم عمليات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وكفالة استمرارية الرعاية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والأفراد النظاميين الآخرين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧
الاحتفاظ بالقدرة على تقديم الدعم في حالات الطوارئ الطبية، بما في ذلك تنسيق الاستجابة لفيروس زيكا	نعم	كفلت شبكة من الأصول البرية والجوية قدرات الإجلاء يوميا على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع
تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، يشمل	نعم	قدّم مستشفى عسكري في جنوب أفريقيا من خلال عقد مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قدرات طبية من المستوى الرابع (إعادة التأهيل والرعاية النهائية) لدعم عمليات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وكفالة استمرارية الرعاية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والأفراد النظاميين الآخرين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧
	نعم	احتفظت العملية بقدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية ونفذت استراتيجية مصممة لمكافحة نقل فيروس زيكا، وهو ما أسهم في منع انتشاره وأدى إلى تخفيف تأثيراته على موظفي العملية ومعاليتهم
	نعم	نُفذ برنامج للتوعية وفُقدت خدمات المشورة والاختبارات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

الطوعية والسرية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

التثقيف عن طريق الأقران لفائدة جميع أفراد البعثة،
وخدمات المشورة والاختبارات الطوعية والسرية فيما يتعلق
بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الأمن

تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام
الأسبوع لجميع أماكن العمل، من خلال مراقبة الدخول،
وتسيير دوريات داخل الأسوار وخارجها، فضلا عن المراقبة
باستخدام نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة

توفير خدمات الأمن يوميا على مدار الساعة وطوال أيام
الأسبوع في منطقة البعثة بأسرها، بما في ذلك توفير الحماية
الشخصية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي العملية
والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى

نظمت ١١٢ دورة إعلامية بشأن التوعية الأمنية وعمليات
مسح لأماكن الإقامة في موقعين ميدانيين (معسكر AK
وسيروكو). ويعزى انخفاض عدد الدورات عما كان متوقعا
إلى تناقص عدد الموظفين بسبب تصفية العملية

إجراء تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما
في ذلك عمليات مسح ٢٥٠ مكان إقامة

نُظِّمَت دورتان تدريبيتان للمراقبين الأمنيين و ٤ إحاطات في
مجال التدريب الأمني الميداني. ويعزى انخفاض عدد الدورات
التدريبية الأمنية إلى انخفاض عدد الموظفين بسبب تصفية
العملية

تنظيم ما مجموعه ٧٥ جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني
وخطط الطوارئ لجميع موظفي البعثة

العنصر ٥: الدعم (فترة الإغلاق، من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

٧٠ - بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُغْلِقَت جميع المواقع الإقليمية للعملية وكذلك أماكن العمل
في أبيدجان، مع إتمام التنظيف البيئي في كل موقع، وجرى تسليمات التسليم في حضور ممثلي الحكومة
المحلية أو ملاك الأراضي. وجرى أيضا التصرف في الأصول من المواقع، بما في ذلك طرح عمليات مناقصة
لبيع الأصول، أو نقلها إلى بعثات أخرى، حسب الاقتضاء. وأعيد الموظفون الذين لا يزالون يشغلون
وظائفهم إلى بلدانهم الأصلية، أو إلى بعثات أخرى، إذا كانت قد عُرضت عليهم وظائف في بعثات
أخرى. وأُنْجِزَ خلال هذه الفترة قدر كبير من الأعمال الإدارية والمالية والمتصلة بالموارد البشرية، بينما نُقِلَت
المهام الإدارية المتبقية إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي لإنجازها.

الإنجاز المتوقع ١-٥: إنجاز التصفية الإدارية للعملية بفعالية وكفاءة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنْجِزَ. جرى توقيع شهادات السلامة البيئية لكل موقع من قِبَل العملية
والحكومة المحلية أو الجهات الخاصة المالكة لها

إكمال سجلات تسليم المواقع بما في ذلك إصدار شهادة
التسليم/الاستلام التي تعفي العملية من المسؤوليات البيئية
والمسؤوليات الأخرى

تنفيذ الخطة المتفق عليها للتصرف في الأصول	أنجز. نُفذت خطة التصرف في الأصول وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة
إغلاق ملفات المطالبات الموجهة إلى العملية، والمسائل القانونية، وأنهاء أنشطة الشراء والأنشطة المالية	أنجز. أُغلقت ملفات الشراء، ومعها القضايا القانونية، بينما جرى تسليم الأنشطة المتبقية إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

التحسينات المدخلة على الخدمات

تنفيذ تدابير لحماية البيئة في جميع المواقع التي أخلتها البعثة، بما في ذلك جمع النفايات الخطرة وغير الخطرة التي تولدها البعثة والتخلص منها بطريقة ملائمة للبيئة وإعادة جميع المواقع إلى حالتها الأصلية	نعم	استُخدمت الخدمات الاستشارية البيئية في أنشطة التصفية بغرض كفالة التقييم غير المتحيز للتنظيف البيئي للمواقع. وحصلت العملية على شهادة سلامة بيئية على نطاق العملية ككل وقعتها العملية والحكومة الإيفوارية. وبمساعدة من مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة، أجرت العملية المعالجة البيولوجية للزيت في التربة كجزء من الالتزام بترك المواقع العسكرية والمدنية التابعة للعملية نظيفة بيئيا عند مغادرة كوت ديفوار
---	-----	--

الأفراد المدينون

إنشاء فريق لإدارة الدعم يضم ما عدده ٨٢ موظفا دوليا و ٦٣ موظفا وطنيا و ١٤ من متطوعي الأمم المتحدة	نعم	بدأ فريق التصفية المكوّن من ٨٣ موظفا دوليا و ٦٨ موظفا وطنيا و ١٣ من متطوعي الأمم المتحدة مهامه في ١ أيار/مايو ٢٠١٧
إعادة ما عدده ٨٢ موظفا دوليا و ١٤ من متطوعي الأمم المتحدة إلى أوطانهم	نعم	أعيد جميع موظفي العملية المدينين إلى أوطانهم أو أُهّيت خدمتهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

العمليات الإدارية

إنهاء ١٠٩ ترتيبات تعاقدية مع بائعين	نعم	بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، لم تعد هناك عقود سارية
تسوية جميع الالتزامات المالية المبرّرة للعملية وإغلاق ١٠ ملفات مطالبة، وإنهاء المسائل القانونية	نعم	سُويت مطالبات الأطراف الثالثة والمسائل القانونية
تسوية حسابين مصرفين محليين والتحقق منهما وإقفالهما	نعم	اكتملت تسوية الحسابين المصرفيين المحليين والتحقق منهما

فترة صيانة أماكن العمل وتسليمها

صيانة ٥ أماكن عمل رئيسية في أبيدجان والإعداد لتسليمها	نعم	جرت صيانة المباني الرئيسية خلال فترة التصفية وتسليمها إلى حكومة البلد المضيف والجهات الخاصة المالكة لها
تشغيل وصيانة ١١١ مولدا كهربائيا	نعم	تشغيل وصيانة ١١١ مولدا كهربائيا
التصرف في ما يُقدّر بحوالي ٨٣٤ ١١ من أصناف	نعم	جرى التصرف في ٦٤٠ ١٧ من أصل ١٦٧ ١٨ من

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

الأصول المملوكة للأمم المتحدة عن طريق نقلها إلى بعثات حفظ السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، أو بالبيع التجاري والتخلص منها، أو التبرع بها إلى الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية

الممتلكات والمنشآت والمعدات تقدر قيمتها بمبلغ ٢٦,٨ مليون دولار وفي أصناف يبلغ تقديرها ٣,٢ ملايين صنف من أصول المخزون تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠,٦ مليون دولار، من خلال نقلها إلى بعثات حفظ السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، أو بالبيع التجاري والتخلص منها، أو التبرع بها إلى الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية

أُخليت جميع المجمعات العسكرية من الأصناف المتفجرة

نعم

إخلاء جميع المجمعات العسكرية من الأصناف المتفجرة بعد سحب القوات

النقل البري

تشغيل وصيانة ٤٩ مركبة

نعم

التشغيل والصيانة النهائية لما عدده ٥١ من مركبات الأمم المتحدة المعينة لدعم فريق الإغلاق الإداري إعداداً للتخلص منها أيضاً عن طريق نقلها إلى بعثات الأمم المتحدة الأخرى بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

دعم وصيانة خادومين و ٢٤٧ حاسوباً محمولاً و ٤٠ طابعة وشبكتين محليتين لفائدة ٢٢٠ من المستخدمين في موقعين، و ٦ شبكات لاسلكية، و ٢٤٠ حساباً للبريد الإلكتروني

نعم

دعم وصيانة خادوم واحد و ٢٢٧ حاسوباً محمولاً و ٤٠ طابعة وشبكتين محليتين لفائدة ٢٠٠ من المستخدمين في موقعين، و ٦ شبكات لاسلكية، و ٢٢٠ حساباً للبريد الإلكتروني

أُتيحت قابلية الاتصال من خلال مقدم خدمات الإنترنت، وتم توفير التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها إدارة الدعم الميداني. لم تُجر صيانة وصلة ساتلية

نعم

صيانة وصلة ساتلية، وإتاحة قابلية الاتصال من خلال مقدم خدمات الإنترنت، وتوفير التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها إدارة الدعم الميداني

جرى تقديم خدمات دعم للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد أقصاه ٣٠٢ من المستخدمين الأفراد بمن في ذلك متعاقدون فرادي

نعم

تقديم خدمات دعم للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد أقصاه ٢٨٢ مستخدماً فردياً بمن في ذلك متعاقدون فرادي

الخدمات الطبية

قُدِّم ٩ من الموظفين الطبيين الدعم الطبي - الإداري. وعملاً بخطة الخفض التدريجي للعملية، أُوقِف قسم الخدمات الطبية تشغيل الوحدات الطبية تدريجياً. وأُغلقت عيادتان من المستوى الأول مملوكتان للأمم المتحدة في بواكيه ودالوا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأُرسل فريق من موقع سيبروكو إلى هذين الموقعين دعماً للتصرف في الأصول وحفظ الملفات الطبية. وطُراً تخفيض إضافي على الأنشطة في المرفق

نعم

تقديم الدعم في إدارة الشؤون الطبية إلى فريق الإغلاق الإداري التابع للعملية خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الطبي من المستوى الأول المعزز في سيبروكو في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، مع مغادرة أغلب الموظفين. وشملت الأنشطة المتبقية بعض خدمات الصحة المهنية (الفحوص الطبية عند التعيين/إعادة الانتداب)، والرعاية في حالات الطوارئ، والدعم التقني لعمليات الإجلاء الطبي في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المستشفيات من المستوى الثالث في أبيدجان، وتوفير الدعم الطبي - الإداري حتى إغلاق العملية

لم يُرْمَع فريق الأمم المتحدة القطري إنشاء عيادة طبية مشتركة تابعة للأمم المتحدة بعد مغادرة العملية

لا

تقديم دعم تقني إلى فريق الأمم المتحدة القطري في تسوية الخدمات الطبية المشتركة للفريق القطري للأمم المتحدة خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الأمن

خلال فترة الإغلاق، قُدِّمَت خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لكل مباني الأمم المتحدة

نعم

توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لكل المجمعات القائمة وأماكن الإقامة الفردية

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفئة	الفرق		
	المخصصات (١)	النفقات (٢)	المبلغ (٣)=(١)-(٢) النسبة المئوية (٤)=(٣)/(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٣ ١٨٥,٢	٢ ٩٠٠,٥	٢٨٤,٧
الوحدات العسكرية	٤٧ ٢٢٨,٧	٤٢ ٠٧٩,٨	٥ ١٤٨,٩
شرطة الأمم المتحدة	٨ ٨٠٦,٠	٧ ٣٩٨,٨	١ ٤٠٧,٢
وحدات الشرطة المشكّلة	٩ ٧٠٢,٣	٩ ١٣٠,٩	٥٧١,٤
المجموع الفرعي	٦٨ ٩٢٢,٢	٦١ ٥١٠,٠	٧ ٤١٢,٢
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٣٤ ٣٨٧,٩	٤٣ ٥٦٦,٦	(٩ ١٧٨,٧)
الموظفون الوطنيون	١٠ ٨٤٤,٠	١٢ ٢٥٥,٥	(١ ٤١١,٥)
متطوعو الأمم المتحدة	٢ ٢٧١,٦	٣ ١٨٣,١	(٩١١,٥)
المساعدة المؤقتة العامة	-	٣٦٤,٧	(٣٦٤,٧)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٤٧,٩	٣٩,٢	٨,٧
المجموع الفرعي	٤٧ ٥٥١,٤	٥٩ ٤٠٩,١	(١١ ٨٥٧,٧)
التكاليف التشغيلية			
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	٥٠٣,٠	٦١٥,٥	(١١٢,٥)
السفر في مهام رسمية	١ ٩٩١,٠	١ ٩٠٦,٦	٨٤,٤
المرافق والهياكل الأساسية	١٨ ٠٤٢,٨	١٤ ١٤٠,٩	٣ ٩٠١,٩
النقل البري	٣ ٠٣٦,٥	٢ ٢٣٤,٦	٨٠١,٩
العمليات الجوية	١٢ ٤٦٢,٠	٨ ٧٩٦,٢	٣ ٦٦٥,٨
النقل البحري	-	-	-
الاتصالات	٢ ٩٦١,١	١ ٩٣٩,٩	١ ٠٢١,٢
تكنولوجيا المعلومات	٣ ٨١٩,٠	٢ ٢١٣,١	١ ٦٠٥,٩
الخدمات الطبية	٦٦٥,٥	٤٦٩,٢	١٩٦,٣
المعدات الخاصة	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٩ ٩٨٣,٣	١١ ٢٢٢,٤	(١ ٢٣٩,١)
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠,٠	٢ ١٢٩,١	(١٢٩,١)
المجموع الفرعي	٥٥ ٤٦٤,٢	٤٥ ٦٦٧,٥	٩ ٧٩٦,٧

الفرق				
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)	
الفئة				
إجمالي الاحتياجات	١٧١ ٩٣٧,٨	١٦٦ ٥٨٦,٦	٥ ٣٥١,٢	٣,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٨٠٢,٧	٥ ٩٥٠,٣	(١ ١٤٧,٦)	(٢٣,٩)
صافي الاحتياجات	١٦٧ ١٣٥,١	١٦٠ ٦٣٦,٣	٦ ٤٩٨,٨	٣,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٧١ ٩٣٧,٨	١٦٦ ٥٨٦,٦	٥ ٣٥١,٢	٣,١

باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الأموال بين المجموعات

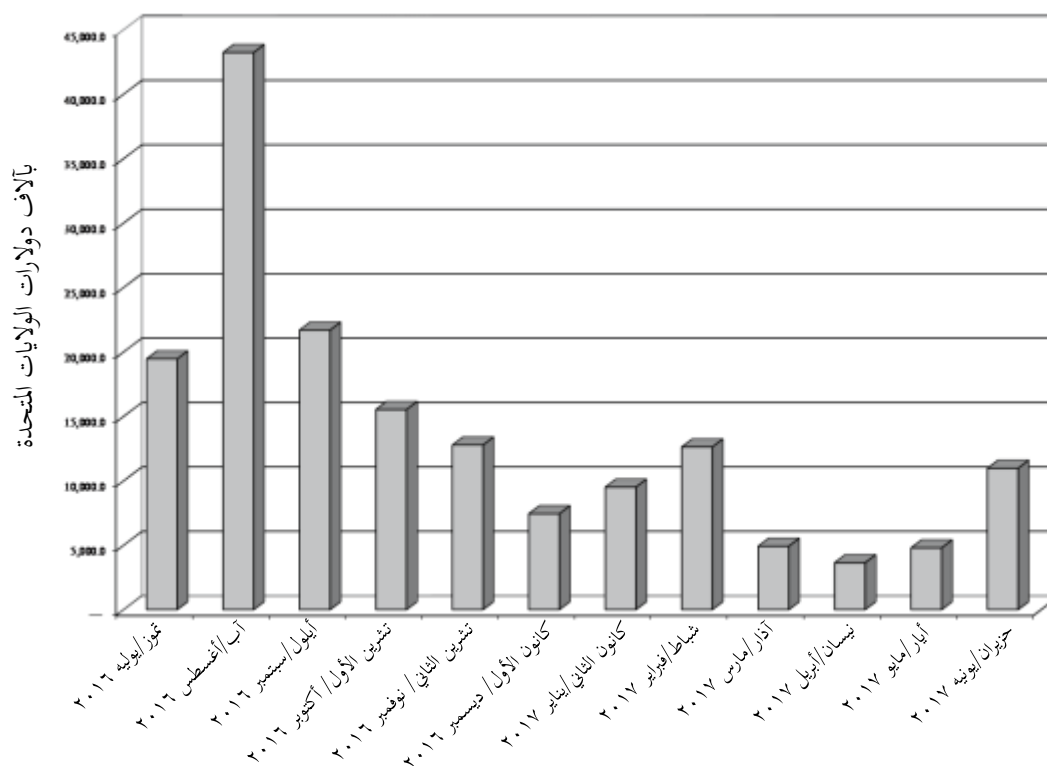
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٨ ٩٢٢,٢	(٣ ٧٤١,٧)	٦٥ ١٨٠,٥
ثانيا - الموظفون المدنيون	٤٧ ٥٥١,٤	١١ ٨٥٨,٨	٥٩ ٤١٠,٢
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٥٥ ٤٦٤,٢	(٨ ١١٧,١)	٤٧ ٣٤٧,١
المجموع	١٧١ ٩٣٧,٨	-	١٧١ ٩٣٧,٨
النسبة المئوية للأموال المعاد توزيعها قياسا إلى مجموع الاعتمادات			٦,٩

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توزيع مبالغ إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، لتغطية تكاليف ما يلي: (أ) زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين تعزى أساسا إلى المبالغ المستحقة الدفع للموظفين عند انتهاء خدمتهم أو عند نقلهم إلى مركز عمل آخر؛ (ب) ارتفاع متوسط بدلات المتطوعين الفعلية عما كان مدرجا في الميزانية.

٧٢ - وكانت إعادة التوزيع من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، ممكنة نظرا لانخفاض عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين نُشروا خلال فترة الأداء عما كان مدرجا في الميزانية نتيجة للسحب التدريجي للأفراد النظاميين من العملية بمعدل أسرع مما كان متوقعا بغرض تيسير إغلاقها؛ ونظرا لانخفاض الاحتياجات تحت بنود دعم النقل الجوي والبري والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات مقارنة بالمبالغ المقررة.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٧٣ - وتعزى الذروة التي سجلها الإنفاق في آب/أغسطس ٢٠١٦ في المقام الأول إلى تسجيل التزامات تتعلق بسداد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة نظير الخدمات التي قدمتها الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة التابعون لها، والمعدات المملوكة للقوات، والاكتفاء الذاتي، والعمليات الجوية.

دال - إيرادات وتسويات أخرى

(بـ (ملايين دولارات الولايات المتحدة))

المبلغ	الفئة
٨٨٦,٣	إيرادات الاستثمار
٥ ٤٠٧,٢	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تبرعات نقدية
-	تسويات الفترات السابقة
١٠ ٢٧٥,٣	إلغاء التزامات الفترات السابقة
١٦ ٥٦٨,٨	المجموع

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات		الفئة					
		المعدات الرئيسية					
٧ ٤٦٨,٤		الوحدات العسكرية					
١ ٨٣٤,٥		وحدات الشرطة المشكّلة					
٩ ٣٠٢,٩		المجموع الفرعي					
		الاكتفاء الذاتي					
٤ ٣١٢,٥		الوحدات العسكرية					
٨٨٧,٣		وحدات الشرطة المشكّلة					
٥ ١٩٩,٨		المجموع الفرعي					
١٤ ٥٠٢,٧		المجموع					
العوامل الخاصة بالعملية		النسبة المئوية		تاريخ بدء النفاذ		تاريخ آخر استعراض	
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة العملية							
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة		١,٨٠		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	
عامل الظروف التشغيلية المكثفة		٢,٠٠		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري		٠,٩٠		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦		١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	
باء - العوامل المنطبقة على البلد المضيف							
عامل النقل الإضافي		٤,٢٥-٠,٠٠					

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
٢١ ٥٦٧,١	اتفاق مركز القوات ^(١)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٢١ ٥٦٧,١	المجموع

(١) يشمل الأراضي والمرافق المقدمة من الحكومة.

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٨٤,٧	٨,٩	المراقبون العسكريون

٧٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إعادة المراقبين العسكريين إلى أوطانهم قبل الموعد المقرر في البداية. فقد أعيد معظم المراقبين العسكريين في عملية الأمم المتحدة إلى أوطانهم في شباط/فبراير ٢٠١٧ عوضاً عن آذار/مارس ٢٠١٧، كما كان متوقعاً. وبلغ المتوسط الفعلي لمعدل الشغور في فترة الولاية والانسحاب نسبة ١٥,٥ في المائة مقارنة بنسبة صفر في المائة المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥ ١٤٨,٩	١٠,٩	الوحدات العسكرية

٧٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إعادة أفراد الوحدات العسكرية إلى أوطانهم قبل الموعد المقرر في البداية. فقد أعيد معظم أفراد الوحدات العسكرية في عملية الأمم المتحدة إلى أوطانهم في شباط/فبراير ٢٠١٧ عوضاً عن آذار/مارس ٢٠١٧. وبلغ المتوسط الفعلي لمعدل الشغور في فترة الولاية والانسحاب نسبة ٧,١ في المائة مقارنة بنسبة صفر في المائة المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٤٠٧,٢	١٦,٠	شرطة الأمم المتحدة

٧٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إعادة عناصر شرطة الأمم المتحدة إلى أوطانهم قبل الموعد المقرر في البداية. فقد أعيد معظم عناصر شرطة الأمم المتحدة إلى أوطانهم في شباط/فبراير ٢٠١٧ عوضاً عن آذار/مارس ٢٠١٧. وبلغ المتوسط الفعلي لمعدل الشغور في فترة الولاية والانسحاب نسبة ١٥,٢ في المائة مقارنة بنسبة صفر في المائة المدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	

(١) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل عن نسبة قدرها ٥ في المائة زيادة أو نقصاناً أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

وحدات الشرطة المشكّلة		٥٧١,٤	٥,٩
٧٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى عدم شراء حصص الإعاشة بسبب استخدام حصص الإعاشة المتوفرة في المخزون، إضافةً إلى انخفاض تكاليف الإعادة النهائية إلى الوطن لوحدات الشرطة المشكّلة عما كان مدرجاً في الميزانية.			
الفرق			
		بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الدوليون		(٩ ١٧٨,٧)	(٢٦,٧)
٧٨ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر عما كان مدرجاً في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت تسوية المطالبات فيما يتعلق بالمنح التعليمية من الفترات السابقة في زيادة الاحتياجات.			
الفرق			
		بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الوطنيون		(١ ٤١١,٥)	(١٣,٠)
٧٩ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة عما كان مدرجاً في الميزانية.			
الفرق			
		بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة		(٩١١,٥)	(٤٠,١)
٨٠ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط بدل المتطوعين عما كان مقرراً في الميزانية وارتفاع تكلفة إعادة متطوعي الأمم المتحدة إلى الوطن عما كان مقرراً.			
الفرق			
		بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة		(٣٦٤,٧)	-

٨١ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى تكاليف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المخصصة للتعاقد على خدمات المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة أساسا بأنشطة دعم المجموعة ٥ والتوسعة ٢ لنظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨,٧	١٨,٢	الأفراد المقدمون من الحكومات

٨٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى إعادة الأفراد المقدمين من الحكومات إلى الوطن قبل الموعد المقرر في سياق خفض التدريجي العام للعملية وإغلاقها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١١٢,٥)	(٢٢,٤)	الخبراء الاستشاريون

٨٣ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى احتياجات إضافية إلى الخدمات الاستشارية لدعم إغلاق العملية فيما يتعلق بأعمال تنظيف البيئة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣ ٩٠١,٩	٢١,٦	المرافق والهياكل الأساسية

٨٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى إغلاق المعسكرات في سياق خفض التدريجي العام للعملية وإغلاقها، مما أدى إلى انخفاض تكاليف خدمات الأمن والتعديلات والهدم والخدمات وكذلك الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية عما كان مدرجا في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨٠١,٩	٢٦,٤	النقل البري

٨٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تدني تكاليف قطع الغيار والإصلاحات والصيانة بسبب استخدام المخزون الموجود، وتدني استهلاك الوقود والزيوت ومواد التشحيم نتيجة للخفض التدريجي العام للعملية وإغلاقها.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٩,٤	٣ ٦٦٥,٨	العمليات الجوية

٨٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تنفيذ سياسات سفر جديدة للموظفين المسافرين على متن رحلات جوية للأمم المتحدة، مما يخفض العدد الإجمالي للرحلات الجوية المنظمة؛ وإلى تدني الطلب على دعم الطيران وإعادة الأصول الجوية بما يتماشى مع عملية خفض التدريجي للعمليات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٤,٥	١ ٠٢١,٢	الاتصالات

٨٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تدني الاحتياجات إلى الاتصالات التجارية والأنشطة الإعلامية عما كان مقررا في سياق خفض التدريجي العام للعمليات وإغلاقها.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤٢,١	١ ٦٠٥,٩	تكنولوجيا المعلومات

٨٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تدني الاحتياجات إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات بسبب خفض التدريجي العام للعمليات وإغلاقها.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٩,٥	١ ٩٦,٣	الخدمات الطبية

٨٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى قلة المشتريات من اللوازم الطبية نتيجة استخدام المخزون الموجود، وتقابل ذلك جزئيا الاحتياجات الإضافية إلى الإجراء الطبي للموظفين إلى جنوب أفريقيا.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٢,٤)	(١ ٢٣٩,١)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٩٠ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتكاليف تنفيذ الأنشطة البرنامجية بما يتماشى مع ولاية العملية. ويقابل ذلك جزئيا انخفاض تكاليف الشحن ذات الصلة نتيجة لانخفاض حجم المعدات المقتناة عما كان مقررا في سياق خفض التدريجي العام وإغلاق العملية.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١٢٩,١)	(٦,٥)

المشاريع السريعة الأثر

٩١ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى ارتفاع مستوى الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشاريع السريعة الأثر مقارنة بما كان مقررا. وفي ضوء مرحلة خفض التدريجي، نفذت العملية عملية إعادة ترتيب لأولويات المشاريع السريعة الأثر بعد تقييم المشاريع الجديدة لدعم التماسك الاجتماعي وتسوية النزاعات.

خامسا - المركز المالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٩٢ - كما هو مبين في الجدول أدناه، بلغت النقدية المتاحة في الحساب الخاص للعملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ما قدره ٧٩ ٥٤٧ ٠٠٠ دولار وبلغت النقدية اللازمة لتغطية مجموع الخصوم المسجلة في التاريخ نفسه في حسابات العملية ما قدره ٥٧ ٢٠٩ ٠٠٠ دولار. وبلغت الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ما قدره ٢١ ٩٢٠ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك الرصيد الحر البالغ ٥ ٣٥١ ٢٠٠ دولار والإيرادات الأخرى البالغة ١٦ ٥٦٨ ٨٠٠ دولار.

٩٣ - وبناء على ذلك، فإن الفائض النقدي في حسابات العملية بلغ ٤١٨ ٠٠٠ دولار في حسابات العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

موجز المركز المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	المبلغ
أولا- الأصول النقدية	٧٩ ٥٤٧
ثانيا- الاحتياجات من النقدية (الخصوم)	
تسديد الاشتراكات المقبوضة سلفا	٥٥
الالتزامات غير المصفاة، بما فيها التزامات الفترات السابقة	١٤ ٦٤٣
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم الأخرى	٤٢ ٥١١
المجموع الفرعي	٥٧ ٢٠٩
ثالثا- صافي النقدية المتاحة (أولا ناقصا ثانيا)	٢٢ ٣٣٨
رابعا- الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧	
(أ) الرصيد الحر	٥ ٣٥١
(ب) الإيرادات الأخرى	

المبلغ	البيان
٨٨٦	إيرادات الفوائد
٥٤٠٧	إيرادات أخرى/متنوعة
١٠٢٧٥	إلغاء التزامات الفترات السابقة
١٦٥٦٩	المجموع الفرعي، الإيرادات الأخرى
٢١٩٢٠	مجموع الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ (أ+ب)
٤١٨	خامسا - الفائض النقدي (النقص) (ثالثا ناقصا رابعا)

سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٩٤ - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٥ ٣٥١ ٢٠٠ دولار المتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ البالغة ٨٠٠ ١٦ ٥٦٨ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٨٨٦ ٣٠٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٥ ٤٠٧ ٢٠٠ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (١٠ ٢٧٥ ٣٠٠ دولار).

سابعا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧١/٧١ بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(القرار ٢٧١/٧١)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

القرار/الطلب

تُجهز مطالبات التعويض لجميع الأفراد النظاميين في حالات الوفاة والعجز وفقا للمبادئ التوجيهية التي أرستها الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٥٢ على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن استحقاقات الوفاة والعجز (A/52/369). وفي إطار الجهود الرامية إلى تسريع عملية التسوية، عند تلقي إبلغات عن وقوع خسائر من عملية

تطلب إلى الأمين العام تسوية جميع المطالبات المعلقة فيما يتصل بتعويضات الوفاة والعجز، والإبلاغ عن ذلك في تقريره المقبل (الفقرة ١١)

الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تبادر الأمانة العامة بالاتصال بالبعثات الدائمة لتقديم التوجيهات بشأن إجراءات تقديم المطالبات ذات الصلة. وتنشأ القضايا عندما تتجاوز تسوية المطالبات فترة ثلاثة أشهر. ويحصل ذلك في الحالات التي تتطلب اللجوء إلى مجلس تحقيق لإثبات جميع الوقائع لكي يتمكن قائد القوة أو مفوض الشرطة من التحقق من أن حالة الوفاة أو العجز ذات صلة بالعمل في البعثة ولم تنجم عن إهمال جسيم أو سوء تصرف متعمد أو عندما يتعين تقديم تقرير التشريح الكامل إلى الأمانة العامة من أجل التوصل إلى قرار طبي. وفي حالات مطالبات العجز، يلاحظ أن تجهيز بعض مطالبات العجز قد يستغرق فترة أطول نسبياً لأنه يتعذر على الأمانة العامة التوصل إلى قرار نهائي قبل الاطلاع على التقرير الطبي الأخير الذي يشرح بالتفصيل الدرجة النهائية للإصابة بعاهة مستديمة ويصف العلة وصفا تاماً، بعد الانتهاء من كل العلاجات وإتمام الحد الأقصى الممكن من إعادة التأهيل الطبي، من أجل تحديد التعويض الذي يجب منحه.

في إطار الخطة الانتقالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واصل فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه تنفيذ الأنشطة البرنامجية المتبقية في مجالات المصالحة الوطنية، والعنف الجنساني، ونزع سلاح المجتمعات المحلية، وتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وتحقيق التماسك الاجتماعي عبر الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار. وبالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، حددت عملية الأمم المتحدة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى كوت ديفوار فيما يتعلق بالتحديات المتبقية في سياق مهام رئيسية ستستمر بعد انسحاب العملية، وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقعت عملية الأمم المتحدة والحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري على خطة تسليم للعملية تحدد المهام المتبقية الرئيسية لعملية الأمم المتحدة والشركاء في التنفيذ، بالإضافة إلى الاحتياجات اللازمة من الموارد. وتقضي الخطة بتنفيذ برنامج مشترك بتكلفة ٥٠ مليون دولار من أجل توطيد السلام في فترة ما بعد انتهاء العملية يراعى الإطار البرنامجي القائم الخاص

تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية على النحو المطلوب، وأن يكفل اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل الأنشطة المتبقية من العملية إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري، حسب الاقتضاء، وأن يقوم بالإبلاغ عن ذلك في سياق تقرير الأداء النهائي (الفقرة ١٢)

بكون ديفوار في الإطار البرنامجي لمبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" والخطة الإنمائية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، وضع فريق الأمم المتحدة القطري مقترحات بشأن أنشطة برنامجية تتماشى مع ولاية العملية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، في مجالات التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، ونزع سلاح المجتمعات المحلية، وتحقيق الاستقرار عبر الحدود، وإصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان، مع التركيز على العنف الجنسي والجسدي. وكذلك، فيما يتعلق بدعم توطيد السلام في البلد، قدم صندوق بناء السلام ١٢ مليون دولار منذ عام ٢٠١٥.

أنشأت عملية الأمم المتحدة ثلاثة أفرقة أساسية مركزية لإدارة إغلاق المعسكرات والتصرف في الأصول إضافةً إلى الإجراءات المتعلقة بإخلاء خدمة الموظفين المدنيين. وأنجزت عملية الأمم المتحدة عدداً من المبادرات البيئية، بما في ذلك إعداد نماذج لعمليات التفتيش البيئية ونماذج لشهادات السلامة البيئية للأفراد النظاميين. واستفادت العملية من الدعم التقني الذي قدمته إليها قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في كفالة الامتثال للسياسة البيئية للأمم المتحدة بشأن التصرف في الأصول. ونفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقييماً مستقلاً لكل المواقع، التزاماً منها بتسليم أماكن عمل نظيفة بيئياً. وبعد إغلاق المعسكرات وأماكن العمل، أصدرت الحكومة المضيفة والإدارة العليا للعملية شهادات سلامة بيئية ووقعت عليها قبل التسليم إلى السلطات المحلية.

أعطيت الأولوية لمشاريع الأثر السريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تركيز على المشاريع التي حددتها العملية لتنفيذها في مجالات التماسك الاجتماعي والمصالحة.

خلال فترة التصفية، أنشأت العملية فريقاً متعدد الوظائف للتصرف في الأصول. واستفادت العملية من مساعدة قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات لتنفيذ العملية المتعلقة بالتصرف في مخزون الأصول والسلامة البيئية لأغراض إغلاق المعسكر،

تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يمثل امتثالاً تاماً للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات، وتطلب إلى الأمين العام كفالة أن تتخذ العملية تدابير فعالة للحد من أثرها البيئي أثناء إغلاقها، بما في ذلك إعادة أماكن العمل إلى حالتها الأصلية، حسب الاقتضاء، مع استيعاب التكاليف المرتبطة بذلك (الفقرة ١٣)

تشدد على أهمية مشاريع الأثر السريع التابعة للعملية، ولا سيما تيسير وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها في الوقت المناسب وأن يقدم تقريراً عن ذلك (الفقرة ١٤)

تطلب إلى الأمين العام أن يبذل جهوداً دؤوبة لتصفية الأصول وأن ينجز ذلك على النحو المقرر، وفقاً للبند ٥-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك التواصل مع السلطات بشأن التبرعات

القرار/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

المحتملة، مع أخذ الدروس المستفادة في الاعتبار، وأن يقوم بالإبلاغ عن ذلك في سياق تقرير الأداء النهائي (الفقرة ١٦)

وتقديم التوجيه التقني إلى الموظفين بشأن التصرف في الأصول في جميع المناطق. وأنشئ فريق عامل معني بالتصرف في الأصول عن طريق إهدائها أو بيعها بالقيمة الاسمية، بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام. وهدف الفريق العامل هو النظر في تقييم أي مخاطر ممكنة مالية وقانونية وأخلاقية وسياسية و/أو متعلقة بالسمعة تتعرض لها العملية والأمم المتحدة ككل يمكن أن تنشأ نتيجة التصرف في الأصول عن طريق إهدائها أو بيعها بسعرها الاسمي.

تتني على الجهود المبذولة من أجل إعداد الموظفين الوطنيين للانتقال إلى وظائف مهنية خارج العملية في المستقبل، من خلال تنظيم أنشطة التدريب واستضافة معارض فرص العمل، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد في سياق تقرير الأداء النهائي (الفقرة ١٧)

ترد المعلومات المطلوبة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من هذا التقرير.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(A/71/676 وقرار الجمعية العامة ٢٧١/٧١)

القرار/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

تخطط اللجنة الاستشارية علماً بما قامت به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من تخطيط للانسحاب التدريجي وأنشطة تسليم المهام والتصفية، وترحب بالأنشطة التي تضطلع بها العملية في ذلك الصدد. وتحت اللجنة الأمين العام على إتمام انسحاب جميع العناصر النظامية والمدنية التابعة للعملية وإغلاق العملية على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) (الفقرة ٩)

وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، أكملت عملية الأمم المتحدة سحب جميع العناصر النظامية والمدنية، والتصفية النهائية لأنشطة العملية وإغلاقها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على التوالي.

تتوقع اللجنة الاستشارية أن يتخذ الأمين العام جميع الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن أفراد العملية ومواقعها ومنشآتها عقب انسحاب العناصر النظامية التابعة لها (الفقرة ١٠)

خلال فترة التصفية، بقي رئيس مستشاري الأمن في العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وواصلت عملية الأمم المتحدة توظيف ٢٢٠ حارس أمن حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عندما سُلِّمَت مهمة الأمن

للمجمع الرئيسي والأخير إلى الحكومة المضيفة. وأُتيحت للموظفين الذين ظلوا يعملون بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إمكانية الحصول على خدمات الأمن في أماكن إقامتهم. وخلال فترة التصفية (١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، أكملت وحدة التحقيقات في ١٩ قضية سرقة وحادث مرور واحدة، وأغلقت جميع هذه القضايا.

ترد المعلومات المطلوبة في الفقرة ٤٧ من هذا التقرير.

بالنظر إلى أن التوسع المقترح في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري وبرامجه من المقرر أن يجري خلال سحب أفراد العملية وإغلاقها، فإن اللجنة الاستشارية تأمل أن تُقدّم إلى الجمعية العامة معلومات إضافية مفصلة عن إدارة المشاريع وتقديم التقارير عنها عند نظر الجمعية في الميزانية المنقحة للعملية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع تدابير كافية لضمان أن تكون الوكالات القائمة بالتنفيذ خاضعة للمساءلة عن تنفيذ الأنشطة المقترحة، إلى جانب المتطلبات الضرورية المتعلقة بتقديم التقارير البرنامجية والمالية. إضافة إلى ذلك، تطلب اللجنة أن تقدّم معلومات مفصلة عن حالة تنفيذ المشاريع في تقرير الأداء المتعلق بالعملية خلال الفترة المعنية. (الفقرة ٢٩)

استخدمت الدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام الأخرى باستمرار في تطبيق التدابير وإجراء التخطيط العملي في تصفية البعثات. ولوحظ، على سبيل المثال، أن مطالبات الأطراف الثالثة والمسائل المتنازع عليها ينبغي أن تمنح الأولوية قبل إغلاق البعثة، بالإضافة إلى قضايا مثل منازعات الموردين، إذا تلقت البعثة أي قضية من هذا القبيل.

تشدد اللجنة الاستشارية على أن العملية يجب أن تستند إلى الدروس المستفادة من العمليات الأخرى بهدف كفالة إجراء عملية التصفية والإغلاق في الوقت المناسب وعلى النحو المطلوب امتثالاً لجميع الأنظمة والقواعد الواجبة التطبيق. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام معلومات مفصلة في هذا الصدد، بما في ذلك معلومات متعلقة بأي مطالبات معلقة، في تقارير الأداء المقبلة للعملية. (الفقرة ٣٦)

جرى التصرف في أصول البعثة وفقاً للبند ٥-١٤ من النظام المالي:

تأمل اللجنة الاستشارية أن تجري تصفية الأصول امتثالاً للبند ٥-١٤ من النظام المالي. (الفقرة ٣٨)

(أ) المعدات التي كانت في حالة جيدة متوافقة مع المعايير السارية أو اعتبرت متوافقة مع المعدات الموجودة

نقلت إلى عمليات أخرى لحفظ السلام أو ستوضع في المخزون الاحتياطي لتشكيل لوازم لبدء التشغيل تستخدمها بعثات مقبلة؛ ونقلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى ١٨ بعثة أخرى نسبة ٢٧ في المائة من أصولها تقريباً، بتكلفة شراء بلغت ٩٠٣ ٠٦٥ ٢٤ دولارات، وبلغت قيمتها بعد خصم الاستهلاك ١٠ ٩٣٦ ٨٦٨ دولاراً؛

(ب) المعدات التي لا تلزم لعمليات حفظ السلام الحالية أو المقبلة نقلت لكي تستخدم في أنشطة أخرى للأمم المتحدة ممولة من الاشتراكات المقررة شرط أن تكون هناك حاجة بيّنة إلى هذه المعدات؛

(ج) المعدات التي لا تلزم لعمليات حفظ السلام الحالية أو المقبلة أو أنشطة أخرى للأمم المتحدة ممولة من الاشتراكات المقررة، ولكن يمكن أن يستفاد منها في عمليات وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية، بيعت لهذه الوكالات أو المنظمات؛ وبيعت نسبة ٢,٣ في المائة من أصول عملية الأمم المتحدة التي بلغت قيمة المخزون المتصلة بها ٨٢٢ ١٢٤ ١ دولاراً وصافي قيمة استهلاكها ٤٧٣ ٣١٠ دولاراً، لفريق الأمم المتحدة القطري؛

(د) المعدات أو الممتلكات التي لا تلزم أو التي يتعذر التصرف فيها وفقاً للفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) أعلاه أو التي كانت في حالة سيئة، يتم التصرف فيها تجارياً وفقاً للإجراءات المطبقة على معدات الأمم المتحدة أو ممتلكاتها الأخرى؛ ونظم الفريق المعني بالتصرف في أصول عملية الأمم المتحدة ١١ عملية بيع في ٤ مواقع خلال فترة ستة أشهر، وهو إنجاز يستحق التأييد. وتمكنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من جني إيرادات قدرها ٢٢٨ ٨٤٨ ٦ دولاراً بوصفها إيرادات من المبيعات التجارية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(هـ) أي أصول تم تركيبها في بلد معين، وقد يؤدي

تفكيكها إلى تراجع عملية إعادة التأهيل في ذلك البلد، ينبغي تقديمها إلى الحكومة المعترف بها في ذلك البلد مقابل تعويض بالشكل الذي تتفق عليه المنظمة والحكومة.

وسيقدم تقرير عن التصرف النهائي في أصول كل عملية من عمليات حفظ السلام إلى الجمعية العامة بعد تسلم وتجهيز آخر الأصول التي أرسلت إلى بعثات أخرى لحفظ السلام وإلى احتياطي الأمم المتحدة.

ومنحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحكومة ٣٨٥٦ قطعة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة، تبلغ قيمة المخزون المتصلة بما ٧٤٣ ٧٠٦ ٣٢ دولاراً، وصافي قيمتها الدفترية ٨٠٧ ٢٦٣ ٦ دولارات.

تولى الأفراد العسكريون والموظفون العاملون في مجال الهندسة في العملية مسؤولية جمع كل النفايات في المواقع. ورفع متعاقدون يعملون في مجال الخردة النفايات. وأجرت وحدة البيئة عمليات تفتيش لعمل المتعاقدين العاملين في مجال الخردة الذين وظفوا للتصرف في النفايات أو إعادة تدويرها لضمان توافق عملهم مع السياسات البيئية المعتمدة في الأمم المتحدة. وأعادت عملية الأمم المتحدة تدوير ٦١ طناً من الوثائق الحساسة من خلال الطلب من متعاقد يعمل في مجال صنع لب الورق أن يصنع منها علب كرتون للبيض. وحرقت العملية ١٢٠ طناً من النفايات المختلطة والخطرة عن طريق الاستعانة بمتعاقد أيضاً. وحرقت كل النفايات الطبية في دالوا وأبيدجان في محارق تملكها وتشغلها الأمم المتحدة. واستندت العملية إلى نماذج لشهادات السلامة البيئية المستخدمة في بعثات أخرى لتكون أساساً للشهادة الصادرة عن العملية.

تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية الامتثال للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٣١ من قرارها ٢٨٦/٧٠. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي للعملية أن تطبق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام المغلقة فيما يتعلق بأنشطة السلامة البيئية (الفقرة ٤٤)

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(A/71/886 وقرار الجمعية العامة ٢٧١/٢٧١ بء)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

ترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المتعلقة بالنفقات من حيث الزيادة المسجلة في تكاليف الموظفين لا تزال تفتقر إلى الوضوح وتأمل أن تُقدّم معلومات إضافية إلى الجمعية العامة خلال نظرها في تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية. (الفقرة ٧)

في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تعزى زيادة تكاليف الموظفين أساساً إلى المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة والمنح التعليمية المستحقة من الفترات المالية الحالية والسابقة.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تتم تسوية المطالبات المعلقة على وجه السرعة. (الفقرة ٢٠)

قامت عملية الأمم المتحدة باستعراض المطالبات المعروفة والمعلقة وتسويتها على وجه السرعة وبأقصى حد ممكن قبل إغلاق العملية. وبعد إغلاق عملية الأمم المتحدة، واصل مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي ومقر الأمم المتحدة إدارة وتجهيز مطالبات العملية القائمة والناشئة حديثاً.

تتوقع اللجنة الاستشارية أن تجري تصفية الأصول في إطار الامتثال للبند ٥-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (الفقرة ٢٤).

تؤكد العملية أن عملية تصفية الأصول أجريت وفقاً لدليل التصفية الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام، والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ذات الصلة جميعها.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم معلومات كمية مستكملة عن الخصوم الجارية ومنح التعليم المستحقة المحتملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية. (الفقرة ٢٧)

أجريت عملية موسعة لجمع كافة الخصوم الجارية، مثل المنح التعليمية المستحقة الدفع في إطار عملية إغلاق الحسابات في نهاية العام للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وما زالت هذه الممارسة متبعة في المطالبات المعروفة والجديدة.

وبعد مغادرة موظفي عملية الأمم المتحدة بسرعة من العملية، يعمل مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي على تجهيز المطالبات وإدارتها بدعم من مقر الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، يتواصل استعراض الالتزامات وتسجيلها.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية للعملية قد مُدِّدت، وأغلق عدد كبير من الالتزامات المترتبة على المطالبات خلال وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية لعمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

وكما ذكر أعلاه، يتواصل بذل الجهود لكي يستكمل مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي تسجيل الالتزامات وتسويتها بدعم كبير من شعبة الموظفين الميدانيين في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تسهم العملية بدروس بشأن تنظيف البيئة في السجل المركزي الذي يجري تجميعه من أجل توفير التوجيه لعمليات سحب البعثات وإغلاقها في المستقبل. (الفقرة ٢٨)

دأبت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خلال سنة عملها الأخيرة، على تقاسم خبرتها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي يتوقع أن تنتهي أنشطة تصفيتها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. واستضافت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفدا من موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي تقاسموا تجربتهم والدروس المستفادة التي خضعت لتحليل متعمق لغرض توفير المساعدة خلال التصفية المقبلة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت البعثة فريقا يتألف من موظفين اثنين إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أحاطا علما بالدروس المستفادة. ودمجت جميع الدروس المستفادة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في خطة تصفية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملياتها.

تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على ضرورة أن تستخلص العملية الدروس المستفادة من العمليات المغلقة الأخرى بغية كفالة أن تتم عملية التصفية في الوقت المناسب في ظل الامتثال لجميع الأنظمة والقواعد السارية (انظر A/71/676). (الفقرة ٢٩)

استخلصت العملية الدروس المستفادة من عمليات مغلقة أخرى بغية كفالة التصفية في الوقت المحدد. وتؤكد العملية أن تصفية الأصول نُفذت وفقا لدليل التصفية الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام. ولقد أخذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خلال السنة الأخيرة من عملها، الدروس المستفادة من عمليات التصفية السابقة في الاعتبار.